بحث

سياسة القمع البريطاني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

(١٨٠٥ – ١٨٠٧)

قضية تشيزابيك نموذجاً.

إعداد

د/ صباح أحمد البياع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

سياسة القمع البريطاني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية
(١٨٠٥ – ١٨٠٧)
قضية تشيزابيك نموذجًا.

د/ صباح أحمد أحمد البياع
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية قضية القمع البريطاني ودورها في انتهاك حقوق الحياد الأمريكي بتوضيح مفهوم القمع في السياسة البريطانية، وموقف الولايات المتحدة وبريطانيا من قضية التجنس ودورها في زيادة عمليات القمع الاستبدادية. وتسلط الضوء على سياسة بريطانيا البحرية التعسفية تجاه الولايات المتحدة واتباعها طرق عنيفة في معاملة البحارة الأمريكيين لتحقيق مصلحتها وزيادة عدد أطقمها؛ وردود الفعل الأمريكية تجاه هذه السياسية من خلال اتباعها قوانين عدم الاستيراد في أبريل عام ١٨٠٦ ودورها في زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا. ومعاهدة مونرو – بينكنى ٣١ ديسمبر ١٨٠٦ وأثرها في تطور العلاقات الأنجلو – أمريكية ومحاولة وضع حد لهذه السياسة الخاصة بالقبض على البحارة واجبارهم على العمل على سفنهم. وقضية تشيزابيك يونيو عام ١٨٠٧ التي سلطت الضوء على صعوبة التمييز بين الرعايا البريطانيين والمواطنين الأمريكيين؛ ومساهمتها في زيادة حدة الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ووصول الغضب الأمريكى إلى ذروته والتي كادت أن تؤدى إلى إحداث حرب بين الدولتين. كذلك كان القمع سببًا هامًا من أسباب اندلاع حرب عام ١٨١٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة. وتم اختيار هذه الفترة بالذات لأنها كانت الأكثر أهمية حيث شهدت زيادة كبيرة فى عمليات القمع نظرًا لدخول بريطانيا فى حروب ضارية مع فرنسا، ورغبتها الملحة في تعويض أطقمها من البحارة. كذلك عدم تناول هذه الجزئية بصورة معمقة في الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: القمع البريطانى– عصابات التجنيد – قوانين عدم الاستيراد أبريل عام ١٨٠٦ – معاهدة مونرو– بينكيني ديسمبر عام ١٨٠٦– قضية تشيزابيك يونيو عام ١٨٠٧.

British Impressment policy towards United States of America.
The Chesapeake Affairs as an example.
(1805-1807)

Abstract:

Through this research paper, we will try to raise the issue of British Impressment and its role in violating American neutrality rights by explaining the concept of Impressment in British politics, and the position of the United States and Britain on the issue of naturalization and its role in increasing despotic Impressment operations. and shed light on Britain's arbitrary naval policy towards the United States and its use of violent methods in dealing with American sailors to achieve its interests and increase its crews; and American reactions to this policy through the enactment of non-importation laws in April 1806 and their role in increasing tension between the United States and Britain. The Monroe-Pinckney Treaty of December 31,1806, and its impact on the development of Anglo-American relations and an attempt to put an end to this policy of capturing sailors and forcing them to work on their ships. The Chesapeake Affairs in June 1807 shed light on the difficulty of distinguishing between British subjects and American citizens, and contributed to increasing the dispute between the United States and Britain, and the peak of American anger, which almost led to a war between the two countries. Also, Impressment was a significant factor in the outbreak of the war in 1812 between Britain and the United States. This period was specifically chosen because it was the most important, witnessing a significant increase in Impressment due to Britain's entry into fierce wars with France and its urgent desire to compensate for its crews of sailors. Also, the lack of in-depth coverage of this issue in previous studies.

Key Words: British Impressment - Press gangs- Non-Importation laws in April 1806-Monroe-Pinckney Treaty of December 31, 1806 - The Chesapeake Affairs in June 1807.

مقدمة:

منذ نهاية الحرب الثورية وحتى حرب عام ١٨١٢، اعتقلت البحرية الملكية البريطانية بالقوة السفن التجارية الأمريكية للقبض على البحارة الناطقين باللغة الانجليزية، والضغط عليهم للخدمة على متن السفن البريطانية(١). وبدرجة أقل، قامت القوات البحرية الفرنسية والإسبانية بالقبض على البحارة الأمريكيين أيضًا. فأصدر الكونجرس قوانين في عامى ١٧٩٦ و١٧٩٩ لتعقب البحارة وإعادتهم إلى وطنهم. ونصت هذه القوانين على تعيين وكلاء في الموانئ الأجنبية للإبلاغ عن أنشطة القمع، وتقديم الطلبات للإفراج عن البحارة المحتجزين على هذا النحو. كما طلبوا من ربابنة السفن التجارية الأمريكية

تقديم تقارير عن القمع إلى جامعي الجمارك الأمريكيين (إذا حدثت مثل هذه الأفعال في أعالي البحار) أو إلى أقرب مكتب قنصلي أمريكي (إذا حدثت عمليات القمع في ميناء أجنبي)[٢].

ويشير المؤرخون إلى أنه في الفترة ما بين عام ١٨٠٣ وعشية حرب عام ١٨١٢، تم اكراه عشرة آلاف رجل كانوا يطالبون بالجنسية الأمريكية ممن يعملون بالبحرية الملكية. كما تم استهداف السفن والبحارة الأمريكيين من قبل البحرية الملكية خلال هذه الفترة. وطالب ضباط البحرية وأطقمهم السفن التجارية التي تحمل نجوم وخطوط الولايات المتحدة بالحضور والصعود على متنها حتى يتمكنوا من البحث عن البضائع المهربة والهاربين. إن الخلفية العرقية التي تقاسمها العديد من الأمريكيين مع نظرائهم البريطانيين في البحرية الملكية، أثناء وبعد الحرب الثورية، أدت إلى تعقيد العلاقة بين الخاطفين والأسرى. ووجدت البحرية الملكية صعوبة في التمييز بين البحارة البريطانيين وحاملى الجنسية الأمريكية[٣].

وبناءً على ما سبق، تشكلت فكرة هذا البحث الذي هدف إلى دراسة سياسة القمع البريطاني British Impressment[٤] ودورها في انتهاك حقوق الحياد الأمريكي بتوضيح مفهوم القمع في السياسة البريطانية، وموقف الولايات المتحدة وبريطانيا من قضية التجنس ودورها في زيادة عمليات القمع الاستبدادية. كما سنحاول الإجابة على بعض التساؤلات المهمة عن سياسة بريطانيا البحرية التعسفية تجاه الولايات المتحدة واتباعها طرق عنيفة في معاملة البحارة الأمريكيين لتحقيق مصلحتها وتعويض أطقمها من البحارة[٥]؛ وردود الفعل الأمريكية تجاه هذه السياسية من خلال اتباعها قوانين عدم الاستيراد في أبريل عام ١٨٠٦ ودورها في زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا. ومعاهدة مونرو – بينكنى ٣١ ديسمبر عام ١٨٠٦ وأثرها في تطور العلاقات الأنجلو– أمريكية ومحاولة وضع حد لهذه السياسة الخاصة بالقبض على البحارة واجبارهم على العمل على سفنهم. وقضية تشيزابيك يونيو عام ١٨٠٧ التي سلطت الضوء على صعوبة التمييز بين الرعايا البريطانيين والمواطنين الأمريكيين؛ ومساهمتها في زيادة حدة الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ووصول الغضب الأمريكي إلى ذروته والتي كادت أن تؤدى إلى إحداث حرب بين الدولتين. وتم اختيار هذه الفترة بالذات لأنها كانت الأكثر أهمية حيث شهدت زيادة كبيرة في عمليات القمع نظرًا لدخول بريطانيا في حروب ضارية مع فرنسا، ورغبتها الملحة في زيادة عدد أطقمها. كذلك عدم تناول هذه الجزئية بصورة معمقة في الدراسات السابقة.

كما ركز البحث على الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى ممارسة سياسة القمع، ورفض التخلي عن هذه السياسة، خاصة أنها كانت في حالة حرب دائمة مع عدوتها اللدودة فرنسا، الأمر الذي كان

يتطلب تجهيز الأساطيل القوية، وإمداد السفن صغيرها وكبيرها بالرجال المدربين من البحارة المهرة، بدلاً من تدريب بحارة جدد الأمر الذي قد يستغرق عدة سنوات، فضلاً عن تعويض النقص في أطقمها نتيجة لهروب البحارة من سفنها بسبب سوء المعاملة، وقلة الأجور، والرحلات البعيدة، والتعرض للموت في بعض الأحيان، كذلك استغلال قضية التجنس والمواطنة واختلاف وجهات النظر بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأنها، وعدم التمييز بين البحار البريطانى والبحار الأمريكي، في الحصول على المزيد من البحارة بحجة أنهم من رعاياها. كما كانت هذه السياسة موجهة في المقام الأول للحفاظ على الأمن القومي البريطاني، وقوة بريطانيا وزيادة نفوذها في أعالى البحار، والحفاظ على هيبتها ومكانتها الدولية.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الأصلية المتعددة والمعاصرة للأحداث، ولعل أهمها وثائق وزارة الخارجية البريطانية والأمريكية، وتقارير مجلس النواب بشأن البحارة المجندين، ومحاضر المحكمة العسكرية بوزارة البحرية، وجلسات ومناقشات الكونجرس، وملاحظات ضباط السفن، والبحارة حول قضية التجنس. كذلك بعض الوثائق المهمة التي وردت في مكتبة الكونجرس، ومكتبات الرؤساء السابقين مثل مكتبة جون آدامز، والأوراق المهمة للرؤساء ورجال الدولة مثل توماس جيفرسون وجيمس ماديسون... وغيرهم من وزراء الخارجية والمالية. إضافة إلى المجلات المعاصرة للأحداث، والتي نقلت صوت الجماهير برفض هذه السياسة القمعية. والعديد من المراجع الأجنبية وبعض المراجع العربية، كذلك مجموعة من المقالات المهمة التى وردت في دوريات علمية متخصصة، والرسائل العلمية، وأخيرًا بعض الموسوعات والمواقع الإلكترونية الموثوق بها.

كما يجب الإشارة إلى أن الباحث قد تحير في البداية حول معنى كلمة Impressnent والتي وردت في الوثائق بأكثر من معنى فتارة تأتى بمعنى إكراه، أو تجنيد، أو إجبار، وتارة أخرى بمعنى تجريد، أو ضغط، أو استيلاء ... وغيرها من المعانى، ولكنه استقر في النهاية على اختيار معنى القمع لأنه يشمل كل هذه المعانى، إضافة إلى الإهانات والتعذيب المصاحب لهذه الممارسة. فالقمع يعنى استعمال القوة لمنع التمرد، وتعرض الشخص للقمع معناه تعرضه للقهر، والتعذيب، والذل، والنفى والقتل.

أولاً: مفهوم القمع في السياسة البريطانية:

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كانت "بريطانيا تحكم البحار" بأقوى بحرية في العالم في ذلك الوقت. وكانت البحرية البريطانية تحمي مشاريعها الاقتصادية البحرية الواسعة، وإمبراطوريتها العالمية المتوسعة. وخلال الحروب النابليونية، تضاعفت البحرية البريطانية ثلاث مرات، وكانت هناك حاجة للبحارة لتجهيز السفن، مما أدى إلى ممارسة التجنيد

القسري(الإجباري)[٦]. وركز الاستيلاء البريطاني على إيجاد البحارة من السفن التجارية المدنية وإجبارهم على الخدمة العسكرية. ونظرًا لأن تدريب البحار على مهامه قد يستغرق عدة سنوات، فكان من الأسهل القبض على الرجال الذين كانوا بالفعل بحارة بدلاً من أخذ الرجال من اليابسة للخدمة. وأصبح الاستيلاء حلقة مفرغة تحد من إجازات البحارة في البحرية مما دفعهم إلى الهروب، ولكن نقص الإجازات، والحروب الطويلة، والرحلات البعيدة في ظروف معيشية سيئة، جعلت البحارة أقل رغبة في الخدمة، مما أدى إلى استمرار الاستيلاء لملء حصص السفن[٧].

وإذا لم تتمكن القوات البحرية الأوربية من الاستيلاء على العمالة والممتلكات، فإن قدرتها على الحفاظ على طرق التجارة الخارجية والمستعمرات، لكانت قد تعرضت للخطر. لقد أثبتت تواريخ البحرية البريطانية أن الإكراه لعب دورًا مهمًا في توسع الإمبراطورية البريطانية البحرية، فقد كان عنصرًا أساسيًا في نجاح بريطانيا الإمبراطوري المبكر. فقد مكنت مصادرة الدولة للسفن والبحارة، الامبراطورية البريطانية من إرسال أساطيل ضخمة إلى وجهات خارجية أكثر من أي من منافسيها الأوربيين. وقد تطلب الأمر ممارسة الإكراه لإنتاج قوة عسكرية هائلة تمكنها من تسهيل الاستعمار الخارجي، وفتح طرق التجارة والدفاع عنها، وتأمين المناطق الغنية بالموارد[٨].

وقد كان القمع، وهو ممارسة إكراه الرجال على الخدمة في البحرية البريطانية بالقوة، جزءًا من الثقافة البحرية الانجليزية منذ ما قبل ميثاق ماجنا كارتا[٩]، واستمر لأكثر من ستة قرون لسبب بسيط وهو أنه كان أرخص من دفع أجر كان من شأنه أن يجذب الرجال للعمل في المقام الأول. وقد لجأت البحرية الملكية البريطانية إلى القمع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على وجه الخصوص بسبب الحالة المزمنة للحرب التي وجدت بريطانيا نفسها فيها، إضافة إلى نقص البحارة التي نتجت عنها. كما كان القمع يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة في أوائل إعلان الجمهورية[١٠]، وهي الفترة التي أعقبت الثورة الأمريكية. كما أدت مشاركة بريطانيا العظمى في الحروب النابليونية إلى قيام عصابات التجنيد البريطانية British Press gangs، وهي مجموعات من الرجال تم تعيينهم وقيادتهم بواسطة ضابط تنظيم في البحرية الملكية، بالقبض على الرجال الذين يتم العثور عليهم في الموانئ البحرية، وإجبارهم على الانضمام إلى أطقم البحرية (أى تجنيد البحارة قسرًا). وعادة ما كان يتم تجاهل القواعد التي تهدف إلى تنظيم عصابات التجنيد، وكثيرًا ما كان يقع الرجال – الذين قضوا الكثير من الوقت في الشرب في حانات الموانئ – ضحية عصابات التجنيد[١١].

وساهمت عصابات التجنيد نفسها في تعزيز سمعتها الاستبدادية والتعسفية، من خلال الاستيلاء على كل رجل في بلدة ساحلية، أو من خلال التجاهل الصارخ للوثائق الرسمية أثناء وجودها على متن

السفن الأمريكية[١٢]. وقد عاش سكان الموانئ البحرية في خوف من عصابات التجنيد التي قامت بدوريات على الشواطئ وداهمت الحانات، وانقضت على الفارين والبحارة العاطلين. وتظهر المطبوعات من ذلك الوقت عصابات مسلحة تختطف الرجال من أسرهم، أو تقتحم حفلات الزفاف وتنقل العريس إلى الخارج مما يثير ضائقة العروس. لكن "الضغط أو التجنيد الإجباري" بشكل عام كان يحدث في البحر حيث كانت العصابات المسلحة تصعد على متن السفن التجارية، ثم تنهب هذه السفن من رجالها، وغالبًا ما تتركها بدون أيدي كافية لنقلها بأمان إلى الميناء[١٣].

وعلى الرغم من التصريحات التي كانت تشير إلى أن التجنيد البحري كان مقتصرًا على الأشخاص المؤهلين للعمل في الملاحة البحرية والذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٥٥ عامًا ممن "استخدموا البحر"، إلا أنه تم تجنيد العديد من عمال النقل الخفيف، وعمال القوارب في بوسطن، وصيادي المحار في ميدواي، وعمال الموانئ في نهر تاي، وعمال القوارب والمراكب الشراعية، وحتي سائقي العربات، والموظفين في المصانع... وغيرهم. وقد ذكرت إحدي الصحف أنهم " أخرجوا من حرفتهم مثل الكلاب، تاركين عائلاتهم في محنة شديدة". كما كان القمع تدخلاً في حياة المواطنين العاديين كان يتذكره ويليام لوفيت William Lovett قائلًا: " لقد كان الصراخ بأن عصابات التجنيد قادمة، كافيًا لجعل جميع الشباب المؤهلين في المدينة يهرعون إلى التلال، وإلى الريف قدر الإمكان، ويختبئون في كل أنواع الأماكن حتى يفترض أن الخطر قد انتهي". ولكن كانت تتمركز الخيالة الخفيفة أحيانًا على الطرق لمنع الرجال من الهروب من براثن عصابات التجنيد. كما يمكن رؤية الجنود، وهم يحملون سيوفًا مسلولة، لتعقب الصيادين الفقراء، عبر حقول الذرة حيث حاولوا الاختباء. ولم يتوقف الأمر على تجنيد الأشخاص من الأحياء البحرية فقط، وإنما امتد إلى المدن للقبض على أصحاب الحرف البسيطة، وحتى المتشردين والفقراء والمتسولين لإلحاقهم بالبحرية. ونادرًا ما تردد القضاة في استخدام البحرية كمكان لإلقاء غير المرغوب فيهم[١٤].

وقد تم انتقاد القمع من قبل الكثيرين حيث اعتبروه نظامًا غير انسانى وغير دستورى، وبالرغم من معارضة التجنيد بشكل عام، إلا أن المحاكم أيدت القمع مرارًا وتكرارًا لأنها اعتبرته حيويًا للقوة البحرية، وبالتالى لبقاء بريطانيا العظمى وزيادة نفوذها. ولعل الحجم الهائل للأسطول البريطاني ومتطلباته الكبيرة من القوى العاملة توضح مدى الحاجة إلى المزيد من البحارة المهرة[١٥]. وغالبًا ما كان البحارة العاديون يحتاجون لسنوات عديدة من الخبرة في التجارة الساحلية. وبشكل عام، كان الأمر يستغرق عامين على الأقل، حتى يكتسب البحارة الخبرة الكافية ليصبحوا بحارة عاديين، وعلى الرغم من افتقارهم إلى المهارات البحرية، إلا أنهم لم يكونوا عديمي الفائدة على متن السفن الحربية. فقد كانت

غالبية الأعمال الشاقة من تقليم الأشرعة والأعمدة التي تتم عبر الحبال الممتدة لسطح السفينة، تتطلب القوة وليس المهارة. أما أصعب المهام، مثل العمل على أعلي الصواري، فكانت من اختصاص البحارة المهرة وحدهم(١٦).

وفي نفس الوقت الذي سنت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تشريعات لإغلاق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي نشأت قضية أخرى بين البلدين. وبحلول عام ١٨٠٠، كانت الحرب بين نابليون وبريطانيا العظمى قد وصلت إلى طريق مسدود. وفي محاولة للحصول على أفضلية، استهدف الجانبان السفن الأمريكية المحايدة في أعالي البحار. في الأصل، قامت السفن الحربية من كلا الجانبين بإيقاف السفن الأمريكية، والصعود على متنها وتفتيش حمولاتها، وإعادة توجيه السفن إلى موانئها الخاصة، ولكن مع استمرار الحرب لجأ البريطانيون إلى فرض حراسة على سفن قواتهم البحرية. وانتشرت "عصابات التجنيد" في جميع أنحاء المدن الساحلية لبريطانيا ومستعمراتها، وتم إيقاف السفن التجارية البريطانية في أعالي البحار، وتم «الضغط» على البحارة للصعود إلى السفن الحربية. وفي كثير من الأحيان، تم القبض على الأمريكيين في عملية الاجتياح أيضًا. واحتجت الولايات المتحدة على هذه الإجراءات مشيرة إلى حرية البحار على النحو المدون في قانون الأمم Law of Nations(١٧).

كان التجنيد الإجباري مثيرًا للجدل وغير مرغوب فيه على نطاق واسع، فلم يكن البحارة يحبون إجبارهم على الخدمة البحرية، وعلى الرغم من تكيف معظمهم مع عملهم الجديد، إلا أنه نتجت أعمال شغب ومشاجرات وحتي بعض الوفيات عند مقاومة عصابات التجنيد. وبالإضافة إلى الفوضي، قام القضاة المحليون- الذين وجدوا سلطاتهم مهددة بالسلطات الواسعة الممنوحة لأعضاء العصابات- باعتقال ضباط التجنيد، حتى أن بعض المحليات حظرت التجنيد الإجباري تمامًا. وأظهرت الحكومة الوطنية كراهية تجاه التجنيد الإجباري، طوال القرن الثامن عشر. ومع ذلك كلما احتاجت البحرية الملكية إلى عدد كبير من الرجال في فترة زمنية قصيرة، وكلما كان الأمن القومي لبريطانيا على المحك، تظهر عصابات التجنيد ويتم تزويد الأسطول بالرجال(١٨).

استجابت بريطانيا للتحدي من خلال اتباع سياسة القمع الاستعماري الجديدة تجاه الولايات المتحدة. وكانت هذه السياسة استعمارية جديدة لأن بريطانيا كانت قد اعترفت رسمياً بإستقلال المستعمرات الأمريكية، ولم تطالب بالحق في قمع المواطنين الأمريكيين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، انخرطت عصابات التجنيد في سلوكيات أعطت قيمة أكبر لجعل الرعايا البريطانيين الحاليين والسابقين يحترمون التزامهم بخدمة التاج أكثر من الاعتراف بالاستقلال والمواطنة الأمريكية. تتعلق الأسباب

الأولى للنزاع بين البلدين بحق بريطانيا في إيقاف السفن المحايدة في زمن الحرب للبحث عن رعاياها، وهو ما زعمت أنه امتداد لحق المتحاربين المعترف به دوليًا في تفتيش المحايدين عن بضائع العدو، والأفراد العسكريين، والممنوعات. ولم تكن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تأثرت بهذه العادة البريطانية القديمة. لكن الولايات المتحدة اتخذت موقفًا متشددًا بشكل خاص، حيث اعترضت على قيام البحرية الملكية بإيقاف واستبعاد أي بحارة – بغض النظر عن جنسيتهم – من السفن التجارية الأمريكية[١٩].

أما المأزق الثاني والأكثر خطورة بين البلدين فيتعلق بما يعرف بالبحار الأمريكي مقابل البحار البريطاني. لقد اتبعت بريطانيا معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بقضايا المواطنة. إذ ادعت الحق في تجنيس الأجانب، لكنها حرمت رعاياها من حق الاغتراب right of expatriation ، أو القدرة على تجريد أنفسهم من ارتباطاتهم ومسؤولياتهم (مثل الخدمة البحرية) في البلد الذي ولدوا فيه. وكان المنطق القانوني وراء المعايير المزدوجة هو مبدأ القانون العام المتمثل في الولاء غير القابل للإلغاء، أو الولاء الدائم والذي ينص على أن أي شخص يولد من رعايا بريطانيا يظل كذلك مدى الحياة. لا يمكن للفرد أن يتخلى عن خضوعه، ولا يمكن لأي شخص أن يتهرب من المسؤوليات المستحقة للتاج، والتي كانت تعني بالنسبة للبحارة التزامًا بالدفاع عن المملكة. وواصلت بريطانيا العظمى المطالبة بالمواطنين الأمريكيين المتجنسين باعتبارهم رعايا بريطانيين. بموجب مبدأ الولاء الذي لا يمكن التغلب عليه[٢٠].

وبالرغم من أنه في عام ١٧٩٤، ووسط حسن النية المرتبط بمعاهدة جاي Jay Treaty[٢١] التي ضمنت حرية الملاحة للسفن الأمريكية بين بريطانيا والولايات المتحدة، تبنت بريطانيا بهدوء سياسة مفادها أن البريطانيين المقيمين في أمريكا أو الذين يعملون في الخدمة الأمريكية زمن الاستقلال يمكن اعتبارهم مواطنين أمريكيين[٢٢]. ولكن فيما بعد رفض البريطانيون قبول مفهوم التجنس لأسباب دستورية ودموية، واعتقدوا أنه بمجرد ولادتك كمواطن بريطاني، لا يمكن لأي قانون أن يغير هذا الوضع "بمجرد أن يكون المرء رعية بريطانية، يظل رعية بريطانية إلى الأبد". ولا يمكن أن يتجنس كمواطن أو أن يكون من الرعايا لحكومة أخرى. وزعموا أن هذا أمر بسيط، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحارة الذين ولدوا قبل بداية الثورة الأمريكية. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة بمثابة تجربة عملاقة في الاغتراب. إذ ادعت الحق في تجنيس الأفراد الذين عاشوا داخل حدودها، أو خدموا على متن سفنها لمدة عامين خلال معظم تسعينيات القرن الثامن عشر، وخمس سنوات بعد عام ١٨٠٢. وقد وضعت رؤاهم المتضاربة الخاصة بالتجنس على مسار تصادمي حول مسألة القمع[٢٣].

كما كانت بريطانيا العظمى تؤكد بأن العديد من رعاياها المولودين بالفطرة، ويعملون في خدمة التجارة الأمريكية، لم يتم قبولهم في امتيازات المواطنين الأمريكيين، وبالتالى فإنه بالرغم من الاعتراف بمبدأ الاغتراب Doctrine of Expatriation (الذى لم تعلن أنها لن تنضم إليه أبداً) فإنها لا تزال تحتفظ بالحق في البحث والاستيلاء على رعاياها. ولعل ظروف هجرة هؤلاء من بلادهم واستقرارهم في الولايات المتحدة هى تجسيد كاف، وإن كان ضمنيًا، لنواياهم في الاندماج مع المواطنين الأمريكيين، والاعتماد على الحكومة الأمريكية من أجل حمايتهم. كما أن وجودهم تحت علم دولة محايدة بمثابة ضمانة لهم من القمع(٢٤).

إن أغلبية الأمة الأمريكية تتألف من الأجانب المتجنسين، أو أبناء أو أحفاد الأشخاص الذين لديهم هذه الصفة. ولذلك وعلى ضوء هذه الاعتبارات فإنه من غير المفاجئ أن تميل حكومة الولايات المتحدة وشعبها إلى اعطاء المزيد من التأثير، والصلاحية لنظام التجنس أكثر مما يفعل الأوربيون. ولابد أن الحكومة الأمريكية قد شعرت بضعف مبادئها فيما يتعلق بأثر التجنس، إذ أنها لم تخجل من السعى لدعمها والدفاع عنها بادعاء كاذب، مفاده أنه يتم اعتماد نظام مماثل في إنجلترا لتجنيس البحارة الأجانب، وهذا إما جهل فادح أو تزييف جسيم، فكلاهما غير متساويين، لكن ليسا على قدم المساواة، ليكونا شخصًا يدير الشئون الدولية(٢٥).

لقد كان القمع يعني فقدان الحرية الشخصية والاقتصادية، وفي بعض الأحيان خسارة الحياة نفسها. إن البِّحار الذي دافع عن نفسه ضد القمع شعر بأنه كان يقاتل من أجل الدفاع عن حريته، وبرر مقاومته على أساس الحق. إنه في إطار الاهتمام بالحرية والحق، يرتقي البحار من حالة الانتقام إلى وعي أكثر تعقيدًا إلى حد ما بوجود قيم معينة أكبر منه، وأنه ضحية ليس فقط للقسوة والمشقة، ولكن أيضًا، في ضوء تلك القيم، ضحية الظلم(٢٦).

وفي محاولة لحماية البحارة الضعفاء، أصدرت الحكومة الأمريكية قانون لإغاثة وحماية البحارة الأمريكيين(٢٧)، الذي نص على إصدار شهادات حماية البحارة. وقد تم إصدار الشهادات محليًا من قبل محصلي الجمارك في الموانئ في جميع أنحاء البلاد. ومع بداية الحروب النابليونية، بدأت الحكومة الأمريكية في تزويد البحارة بأوراق الحماية، مما أدى إلى تحديد وضعهم كمواطنين أمريكيين. وأصبح من الواضح للبحرية الملكية، بسرعة نسبية، أن الوثائق المزورة كان يحملها الرعايا البريطانيين لتجنب عصابات التجنيد، والقبض عليهم على متن السفن التجارية الأمريكية. ومن ثم كان يقع عبء إثبات الجنسية بشكل مباشر على أكتاف البحارة (٢٨).

كانت القضية صعبة للغاية. فلم تطالب بريطانيا أبدًا بالحق في تجنيد البحارة الأمريكيين، بل فقط الرعايا البريطانيين. لكن الدولتين اختلفتا حول طبيعة المواطنة الأمريكية. رفضت بريطانيا الاعتراف بحق الولايات المتحدة في جعل الإنجليز مواطنين أمريكيين متجنسين. وبالتالي، لم تقبل أوراق المواطنة كدليل على جنسية البحارة الأمريكيين. ولم ترغب الولايات المتحدة في قصر حمايتها ضد القمع علي البحارة الذين يحملون أوراق المواطنة، لأن الأجانب كانوا يشكلون ما يقرب من ٥٠% من البحرية التجارية الأمريكية، وربما كان نصف هؤلاء من البريطانين الهاربين. ومن ثم فإن السماح لبريطانيا بإجبار أي بحار لا يحمل أوراق الجنسية على متن سفينة أمريكية من شأنه أن يشل حركة الشحن الأمريكية. وعلى هذا فلم يكن لدي أي من الجانبين حافز كبير للتنازل. فقد رأي البريطانيون أن الإجبار على الخدمة العسكرية يشكل رادعًا حيويًا للفرار من الخدمة، وحجر الزاوية في قوتهم البحرية، في حين رأي الأمريكيون ذلك إهانة مميتة وتهديدًا لازدهارهم(٢٩).

وبناءً عليه فقد استمرت بريطانيا في ممارسة سياسة القمع وإكراه البحارة على الخدمة بشكل عنيف، ضاربة بشكاوي الأمريكيين عرض الحائط، واتضحت هذه السياسة بشكل جلي في عدد من المواقف خلال الفترة التالية، كادت أن تؤدى إلى اندلاع حرب بين الطرفين.

ثانيًا: تطبيق سياسة القمع:

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد خلال مرحلة الحروب فى أوربا، وخاصة عندما بدأت العمليات الحربية فى البحار. وبفضل ذلك انفتحت أمامها إمكانيات واسعة لتأمين التقلبات إلى البحر المتوسط، وجنى الأرباح الطائلة من تجارة القمح والسمك المقدد واللحم وتجهيزات البحرية. وبالإفادة من وضع الولايات المتحدة كدولة محايدة أمسك التجار الأمريكيون فى أيديهم بالجزء الأعظم من تجارة إنجلترا وفرنسا فى البحر المتوسط. وردًا على ذلك صارت الحكومة البريطانية بدءًا من يونيو عام ١٧٩٣م تلقى القبض على السفن المحملة بالدقيق والقمح واللحوم والتي تتجه إلى فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. فاستولى الإنجليز على مئات السفن الأمريكية نتيجة لذلك وكانوا ينزعون عنها بحارتها ويجندونهم قسرًا فى طواقم الأسطول الإنجليزى الملكى. كما انخرط قراصنة طرابلس الغرب والجزائر وتونس فى العمليات الناشطة ضد السفن الأمريكية(٣٠).

وقد سعت بريطانيا إلى ايقاف التجارة بين فرنسا ومستعمراتها في جزر الهند الغربية، ومعنى هذا أنها أرادت منع السفن الأمريكية من الإبحار بين الجهتين. ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتطبيق قواعد مختلفة لتحقيق إرادتها. في **قرار إسيكس**(٣١) Essex Disition عام ١٨٠٥، قامت بريطانيا بتطبيق قانون عام ١٧٥٦ الذى يقضي بوقف الشحن إلى فرنسا – حتى ولو كان بطريق غير مباشر– عن

طريق الموانئ الأمريكية. وقد قام الأسطول البريطاني بمصادرة السفن التي تخل بهذا القانون، وبما أن السفن أمريكية، فقد قامت بريطانيا بالتفتيش التعسفي للسفن الأمريكية، حتى أنها كانت تقبض على البحارة الذين تجنسوا بجنسيات أمريكية(٣٢).

وساهم قرار إسيكس، وهو قرار صادر عن المحكمة العليا البريطانية للأميرالية في عام ١٨٠٤ وتم تأكيده في العام التالي مايو ١٨٠٥، في الشعور السيئ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الذي أدى في النهاية إلى حرب بين الدولتين. كانت بريطانيا وفرنسا في حالة حرب، وتم الاستيلاء على السفينة التجارية الأمريكية إسيكس من قبل البريطانيين أثناء نقل البضائع من جزر الهند الغربية الفرنسية إلى فرنسا. ونظرًا لأن البريطانيين منعوا السفن التجارية الأمريكية من نقل البضائع مباشرة بين المستعمرات الفرنسية وفرنسا، فقد تهربت السفن الأمريكية من هذا الحظر من خلال مقاطعة الرحلة بالتوقف في ميناء أمريكي. واستشهدت المحكمة بسابقة تعود إلى عام ١٧٥٦، ورفضت مشروعية هذه الممارسة وقضت بأن مثل هذا التوقف لا يشكل انقطاعًا للرحلة. وأعلن لوردات الاستئناف أن الرسوم المدفوعة على استيراد وتصدير البضائع لا تقدم دليلًا كافيًا على أن البضائع كانت مخصصة للاستهلاك المحلي، وتم إدانة السفينة باعتبارها جائزة قانونية. وسرعان ما تبع هذا القرار قرارات أخرى أكدت من جديد وجهة نظر اللوردات الجديدة بشأن الرحلة المستمرة(٣٣).

وهكذا تم منح البريطانيين عقوبة قانونية أوسع لاتخاذ إجراءات ضد السفن المحايدة التي تتاجر مع فرنسا. قدم قرار إسيكس سلسلة من القيود التجارية لإعاقة التجارة الأمريكية مع فرنسا. واعترضت الولايات المتحدة على هذه القيود باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وأدى هذا إلى تأجيج التوترات المتزايدة بين بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن استولى البريطانيون على ما يقرب من ١٥٠٠ سفينة في المجموع، وتم تجنيد العديد من البحارة الأمريكيين بالقوة في البحرية الملكية البريطانية، وهي عملية كانت تعرف باسم القمع(٣٤).

وفي يوليو عام ١٨٠٥، ظهرت حادثة اختطاف ستة عشر صيادًا أمريكيًا من نيو إنجلاند حيث قامت **الفرقاطة إتش إم إس فيل دو ميلان**HMS Ville de Milan بتجميع عدة سفن صيد من ماربلهيد وسالم وهي تبحر في مياه جراند بانكس، قبالة نيوفوندلاند. قام البريطانيون بالضغط على ستة عشر صيادًا أمريكيًا للخدمة على متن السفينة الحربية البريطانية. كان القمع مشكلة لأكثر من عقد من الزمان، ولكن هذه كانت المرة الأولى التي تقع فيها البحرية الملكية ضحية للصيادين، الذين كان قد تم إعفائهم، حتى في بريطانيا، من عصابات التجنيد(٣٥).

وفي ديسمبر عام ١٨٠٥، تم الاستيلاء على **السفينة الأمريكية بلطيق**Baltic وحملها إلى برمودا بواسطة سفينة بحرية بريطانية. وادعى ربان السفينة، وهو فرنسي متجنس، أن السفينة كانت في طريقها إلى فيلادلفيا من جزيرة بوربون Bourbon عندما تم الاستيلاء عليها، كما أنها كانت ملكًا لريتشارد جيرنون Richard Gernon وهو مواطن أمريكي من فيلادلفيا. ولكن في النهاية تم إدانة السفينة بإجراءات موجزة أمام محكمة نائب الأدميرالية في برمودا، بحجة أن الوجهة الحقيقية للسفينة كانت برمودا وليس فيلادلفيا، وأن البضائع التي كانت عليها مهربة[٣٦].

كذلك في عام ١٨٠٦ أصبح القمع مميتًا. حيث وقفت **السفينة ليندر**HMS Leander، بقيادة الكابتن هنري ويتبي Henry Whitby، قبالة نيويورك وقامت بشكل روتيني باحتجاز السفن الأمريكية وقمع البحارة. فبينما كانت السفينة الشراعية التجارية (ريتشارد) عائدة إلى موطنها الأصلي في نيويورك، بعد الإبحار عبر ساندي هوك Sandy Hook، أشارت فرقاطة البحرية الملكية (ليندر) إلى السفينة الشراعية (ريتشارد) للتحليق إليها، لكن جون بيرس John Pierce – قائد السفينة ريتشارد– رفض ذلك. فأطلقت السفينة ليندر النار على السفينة ريتشارد، وقطعت رأس قائدها. فكان الاحتجاج العام في نيويورك فوريًا ومكثفًا، وظهرت منشورات تدين الكابتن هنري ويتبي باعتباره قاتلاً. وتفاقمت حدة الأمر عندما تم تبرئة ويتبي من قبل محكمة عسكرية بريطانية، وأعلن أنه «سيخرج من ساندي هوك مرة أخرى في غضون بضعة أشهر لقتل جون بيرس آخر». وقد تجاهل البريطانيون الاحتجاجات الأمريكية إلى حد كبير[٣٧]. وهكذا زادت عمليات القمع البريطاني من قبل السفن الحربية البريطانية بالإستيلاء على السفن الأمريكية ومصادرتها بما فيها من ممتلكات، مما أدى إلى زيادة حدة الخلاف بين الطرفين.

ثالثًا: التجارة المحايدة وسياسة القمع:

كان أسلوب التفتيش البحري الذي لجأت إليه كلاً من انجلترا وفرنسا للسفن التجارية في البحر المتوسط، والذي تميز بالتعسف ومصادرة حمولات السفن بما في ذلك سفن الدول المحايدة التي كان يعتقد أنها عون للأعداء هو بداية الاحتكاك. وقد رفعت الدول المحايدة الشكاوى إلى حكومتي انجلترا وفرنسا مطالبة بحماية تجارتها، ووضع حد لهذه التصرفات[٣٨]. بعد عام ١٨٠٦، كان نابليون يسيطر على القارة الأوربية من البحر الأدرياتيكي إلى بحر البلطيق، كما سيطرت بريطانيا على البحار. لذلك وجد الأمريكيون، من الناحية العملية، تجارة مربحة للغاية في نقل البضائع بين الموانئ الأوروبية، حيث كانت الولايات المتحدة هي الدولة المحايدة الوحيدة المهمة آنذاك. مما جعل سيطرة بريطانيا على البحر ذات تأثير ضئيل ضد فرنسا. لكن إنجلترا كان لديها أيضًا شكاوى أخرى ضد الولايات المتحدة. فلم تكن الولايات المتحدة تبني سفنًا تجارية خاصة بها فحسب، بل تم نقل السفن الأجنبية إلى سجل الولايات

المتحدة. وتمتعت السفن الأمريكية بميزة أكبر من تلك الموجودة في بريطانيا العظمى، والتي، بسبب خطر الاستيلاء عليها من قبل القراصنة الفرنسيين، تم فرض معدل تأمين مرتفع عليها[٣٩].

وبالنسبة للتجارة المحايدة[٤٠] لم يقتصر الأمر على تدفق الثروة إلى الولايات المتحدة كعائد فورى من هذه التجارة في الخارج لقد حفزت المشاريع والصناعة في الداخل من خلال زيادة رأس المال. ولم يكن هناك المزيد من المال للعمل به فحسب، بل كان هناك المزيد لإنفاقه. ونتيجة لذلك، تمت الزيادة في الصادرات والواردات بشكل مطرد. وفي الأعوام ١٨٠٥ و١٨٠٦ و١٨٠٧، ذهب نحو نصف متوسط إجمالى الصادرات أى ما يزيد عن عشرين مليون دولار إلى بريطانيا العظمى وحدها؛ وبلغت قيمة الواردات من تلك الدولة لنفس الفترة نحو ستين مليون دولار سنويًا. وكان من الممكن نقل ممتلكات المتحاربين بأمان على متن سفن محايدة بحجة أنها مملوكة لمحايدين. على سبيل المثال يمكن تحميل منتجات المستعمرات الفرنسية على متن السفن الأمريكية إلى الولايات المتحدة، ويعاد شحنها هناك إلى فرنسا كممتلكات أمريكية[٤١].

نظرت بريطانيا إلى هذا باعتباره تهربًا من القانون المعترف به، والذى ينص على أن ملكية المتحاربين كانت بمثابة جائزة جيدة، وبناء عليه عندما رأت أن التجارة الفرنسية قد أصبحت بعيدة عن متناولها، وأن المنافس الذى كانت تخاف منه يزداد ثراءً وقوة في حيازتها، بحثت عن علاج ولم يمض وقت طويل للحصول عليه. تم رفض إمكانية استغلال المحايدين لحالة الحرب للدخول في تجارة لم تكن موجودة وقت السلم؛ وتم الإستيلاء على السفن الأمريكية في أعالى البحار، ونقلها إلى الميناء، وإدانتها في المحاكم الأدميرالية البريطانية لنقلها بضائع العدو في مثل هذه التجارة. وكتب وزير الخارجية الأمريكي جيمس ماديسون James Madison في خريف عام ١٨٠٥ " إنها تجدد نهبها لتجارتنا بأشد الأشكال تدميرًا، وقد أشعلت سخطًا عامًا بين تجارنا أكثر مما تم التعبير عنه من قبل". ولم تقتصر هذه السلبيات على الاستيلاء على السفن الأمريكية ومصادرتها بحجة أن حمولتها مهربه. فقد تم إخراج البحارة منها بتهمة كونهم رعايا بريطانيين وفارين من الخدمة، ليس فقط في أعالى البحار، ولكن داخل مياه الولايات المتحدة. ولا شك أن هؤلاء البحارة كانوا في الغالب رعايا بريطانيين، وأن الاستيلاء عليهم كان مبررًا، بشرط أن تتمكن بريطانيا من مد سيطرتها إلى جميع أنحاء العالم، وإلى سفن جميع الأمم بنظام القمع system of Impressment القاسي الذى أجبرت شعبها عليه[٤٢].

أيضًا، غالبًا ما هجر البحارة البريطانيون السفن التجارية والبحرية البريطانية ليجدوا عملًا على السفن الأمريكية. وقد تواطأت الولايات المتحدة في ذلك بالتساهل في منح أوراق الجنسية للبحارة البريطانيين الذين هجروا سفنهم في الموانئ الأمريكية. ومن ثم بدأت في اعتراض السفن الأمريكية

والقبض على أي بحارة بريطانيين موجودين على متنها. هذه الممارسة، التي بدأت أثناء وجود الفدراليين في السلطة، تلقت دفعة كبيرة خلال إدارة الرئيس توماس جيفرسون، عندما أضعفت سياسته الخاصة بالاقتصاد القومي البحرية الأمريكية بشكل كبير(٤٣). ولم يقتصر الأمر على الاستيلاء على المواطنين – في بعض الأحيان – الأمريكيين المولد في أعالي البحار، ولكن في النهاية أبحرت السفن البريطانية قبالة الموانئ الأمريكية، وقامت بتفتيش جميع السفن الواردة والصادرة، ومن ثم فقد أثار هذا الإجراء المتسلط الغضب المتزايد في البلاد(٤٤).

كما أدى انخفاض الأجور والاحتمال الكبير جدًا للوفاة في البحر إلى هروب العديد من البحارة البريطانيين إلى البحرية الأمريكية. وغالبًا ما حاول البريطانيون استعادة هؤلاء الفارين عن طريق إيقاف وتفتيش السفن الأمريكية التي ربما كانوا قد لجأوا إليها. وقد تم نقل الرجال الذين تعرضوا للقمع على متن السفن البريطانية، وجلدهم وإجبارهم على العمل(٤٥).

وقد اشتكى التجار والحكام الأمريكيون من الأضرار التي لحقت بالتجارة المحايدة من قبل بريطانيا العظمى، لكن يجب عليهم أن يعترفوا بالمكاسب العديدة التي جنوها من جراء هذه التجارة. لقد تم انتهاك حقوق التجار المحايدين بشكل كبير بالاسم، ولكن تم التمتع بها بقوة من حيث الربح. والسؤال هنا هل اكتسب التجار الأمريكيون ثرواتهم المتضخمة خلال حالة أوربا الهادئة أم المضطربة؛ وهل يجرؤن على الأمل في تحقيق عوائد مماثلة على رؤوس أموالهم التجارية عندما يحل السلام في أوربا من جديد؟ إن نمو الثروة الأمريكية في غضون سنوات قليلة، لم يسبق له مثيل في التاريخ، بالنظر إلى الكتلة الكبيرة من الناس التي ثم اثراءها. لقد زار التجار كل ركن من أركان البحار، وإلى جانب التجارة المهجورة للأمم الأخرى التي تم احياؤها، ظهرت كذلك فروع جديدة للتجارة (٤٦).

وكانت التجارة المحايدة تنطوى على العديد من المخاطر. واندلعت الاحتجاجات أولاً من جانب الجمهوريين، ثم من الجهات الفيدرالية، بعد أن استولى البريطانيون والفرنسيون على السفن والبضائع الأمريكية. وتتبع الأزمة الدبلوماسية أزمة أخرى، مما زاد من مخاوف جورج واشنطن، وجون آدامز، وتوماس جيفرسون، وجيمس ماديسون خلال فترة ولايتهم. ومهما كان الأمر مزعجًا للرأى العام الأمريكي، إلا أن المصادرات الأجنبية لم تلحق ضررًا كبيرًا بالتجارة الأمريكية. فإذا فقدت سفينة واحدة، كان الربح من السفينة التالية أكبر، وقد نما ميناء نيويورك، الذى استفاد بشكل خاص من هذا الوضع الاستثنائى بسرعة من حيث الأهمية. وتضاعفت حمولتها المسجلة ثلاث مرات بين عامى ١٧٩٢و ١٨٠٧، وقفزت صادراتها من إجمالى سنوى قدره ٢،٥٠٠،٠٠٠ دولار إلى٢٦،٣٠٠،٠٠٠ دولار على مدى نفس فترة الخمسة عشر عامًا(٤٧).

وكان لتقلبات التجارة خلال العصر النابليوني تأثير واسع النطاق، بعيدًا عن النضال من أجل إقرار حقوق المحايدين وحرية البحار. وقد شكل المحايدون جزءًا لا يتجزأ من كلا النظامين البريطاني والنابليوني، وبالتالي فإن الولايات المتحدة بصفتها الناقل المحايد العظيم لهذه الفترة والتي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقًا بمختلف جوانب الصراع الأوربي. ولا يعرف سوي القليل من تحويل رأس المال من التجارة – الذي أصبح غير مربح بسبب أعمال المتحاربين أو تدابير الحكومة الفرنسية – إلى الصناعات الناشئة، أو التحسينات الداخلية، أو المؤسسات الحدودية(٤٨).

لا شك أن نابليون قد اعتمد علي الانزعاج الذي أثاره مرسومه البحري في إنجلترا، لتقليص التمزق بينها وبين الولايات المتحدة. ففي مذكرة رسمية بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام ١٨٠٦، أكد وزير البحرية الفرنسي ديكريس Decres لمبعوث الولايات المتحدة أن مرسوم برلين لا يغير العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة، ولم تتوتر العلاقات بينهما إلا بالمرسوم الفرنسي الصادر في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٠٧ ردًا علي المرسوم البريطاني الصادر في ١١نوفمبر عام ١٨٠٧. فحتى عام ١٨٠٦ اعتمد نابليون بشكل صريح علي شدة السياسة البحرية الفرنسية التي أدت إلي تمزق العلاقات بين فرنسا وبين جيرانها(٤٩).

وفيما يتعلق بالبحرية الفرنسية رأى كاتب انجليزى " أن اعادة تأسيس البحرية الفرنسية، وتلك التابعة لإسبانيا وهولندا، هو عمل لم يكن بونابرت مهتمًا به بشغف فحسب، بل لقد أحرز فيه بالفعل تقدمًا مثيرًا للقلق للغاية". كما رأى جون راندولف John Randolph المنشق الجمهورى أن " فرنسا ستكون مهيمنة على المحيط إذا طردت البحرية البريطانية منه"(٥٠). وبالتالي فإن بريطانيا كانت ستفقد هيمنتها البحرية إذا تخلت عن سياستها في إكراه البحارة على الخدمة العسكرية، وكانت عرضه للوقوع تحت سيطرة فرنسا في أعالي البحار لعدم امتلاكها الوسائل البحرية للدفاع عن نفسها، وخاصة البحارة المهرة. بينما لم يكن للولايات المتحدة التي تشتت تجارتها في كل أنحاء العالم، سلطة التجنيد القسري، ومن ثم لن تملك من الرجال من يحميها عند وقوع الحرب، خاصة أن البحرية الأمريكية كانت فقيرة في معداتها، ولا تملك إلا عدد من الفرقاطات وبعض السفن الصغيرة(٥١).

وقد أوضحت الرسالة الصادرة من ويليام بينكنى **William Pinckney** المفوض الأمريكي في بريطانيا إلى جيمس ماديسون وزير الخارجية في ٢٣ نوفمبر١٨٠٧: أن " الأوامر البريطانية تقضي على القانون العام بأكمله في أوروبا فيما يتعلق بالجائزة البحرية Maritime Prize(٥٢)، وتحل محله نظام شامل من الإدانة والعقوبة. بينما لا يؤدي المرسوم الفرنسي إلى مثل هذا التغيير على الإطلاق في هذا القانون. فلم يكن الأخير أكثر من مجرد ممارسة مشروعة، وإن كانت غير لائقة". وقد احتجت الحكومة الأمريكية بشدة على تطبيق القوانين البلدية ضد الدول الأجنبية في أعالي البحار، بل وأبدت دهشتها من فعل فرنسا في إعلانها الاستثنائي عندما كانت بلا أدنى وسيلة لإنفاذه. كان مجلس الإمبراطور نفسه يعارض تمديد

تنفيذ المرسوم، لكن نابليون كان مصممًا من خلاله على تحديد موقف الولايات المتحدة في علاقاتها مع بريطانيا(٥٣).

كما استؤنف التنافس الفرنسي – البريطاني في فترة ولاية جيفرسون الثانية، وقد هدد هذا التنافس التجارة والسيادة الأمريكية حيث استولت السفن البحرية البريطانية والفرنسية على مئات السفن الأمريكية، مما أثار آلاف من البحارة الأمريكيين. وقد واجه جيفرسون هذا التحدي باللجوء إلى الضغط التجاري، بوقف جميع التجارة الخارجية. فمنذ تأسيس الجمهورية ضايقت البحرية البريطانية الشحن الأمريكي من خلال المصادرة ومن خلال القبض على البحارة الأمريكيين. وغالبًا ما أدي القتال الفرنسي البريطاني إلى تدخل فرنسي في الشحن الأمريكي أيضًا. وبحلول عام ١٨٠٧ كان مزيج من الأوامر البريطانية في المجلس والمراسيم الصادرة عن الإمبراطور نابليون قد جعل أي سفينة أمريكية تقريبًا في أعالي البحار عرضة للاستيلاء من قبل البحرية البريطانية أو الفرنسية، أو الخاصين الذين يتصرفون تحت السلطة البريطانية أو الفرنسية(٥٤).

إن السرعة التي زادت بها ثروة أمريكا وتجارتها منذ انفصالها عن بريطانيا العظمى، هى سرعة لا مثيل لها في تاريخ الأمم، فقد فاقت بكثير آمال أصدقائها وحسابات منافسيها. وفي كثير من الأحيان كانت تعوض النقص في أطقم سفنها التجارية من قبل الأجانب والمهاجرين، حيث شجعت على سياسة الهجرة من جميع أنحاء العالم. وكان من بينهم رعايا ملك بريطانيا العظمى المولودون في البلاد، والذين ناضلوا من أجل تحسين حالتهم بالتخلى عن بلدهم من أجل أمريكا، وأصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة. وقد عاملت بريطانيا العظمى ضباطها سواء في أعالى البحار أو موانئ الدول الصديقة بأقصى قدر من الإزدراء في ترهيبهم بالتهديدات بالعنف الشخصي والذى تم تنفيذه بطرق متعددة. وقامت بقمع أطقمها بشكل عشوائى، والتي بموجب قانون الأمم كانت محمية بعلم محايد. وكان لقادة السفن الحربية البريطانية الحق في تفتيش طواقم السفن التابعة للدول المحايدة في أعالى البحار. والقبض على كل الأشخاص الموجودين على متن السفن من السكان الأصليين المنتمين لأى جزء من الأراضى البريطانية(٥٥).

وبالنسبة للأمريكيين كان القمع أكثر بكثير من مجرد ممارسة غير قانونية. في حين ركزت المراسلات الرسمية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الجوانب القانونية، فإن ردود الفعل الأمريكية في الداخل توسعت إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. بالنسبة لأغلبية الأمريكيين كانت الممارسات البريطانية في المحيط تشكل تهديدًا مباشرًا للحكومة الجمهورية وانتهاكًا لحقوق المواطنين الأفراد، وإهانة مباشرة للشرف الوطنى الأمريكي. وهذه القضايا المتشابكة بشكل لا ينفصم مع بعضها البعض، تلقى مزيدًا من الضوء على تطور النزعة الجمهورية الأمريكية في هذه الفترة، والتي كان أحد جوانبها الرئيسية الاحساس القوى بالحرية وفهمها. وقد تناولت العديد من الصحف الأمريكية مصطلح الطغيان، والعبودية في

إشارة إلى القمع البريطاني في العقد الأول من القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال كتبت إحدى الصحف"منحت بريطانيا لقب محرك قوة الطغيان"، ووصفتها بأنها "منافقة، وملكية خارجة عن القانون". ووصف مراسل ليكسنجتون Lexington القمع بأنه " الأسر المزعج للأحرار" واستمرار الخدمة القسرية لثلاثة رجال على وجه الخصوص " من قبل البريطانيين " كعبيد". بينما أجرى مراسل ترنتون فيدرالست The Trenton Federalist تشبيهًا مباشرًا بين القمع والعبودية الأمريكية، حيث تكون الممارسة البريطانية " شائنة ومروعة مثلما يفعل أقرانك الديمقراطيون في الولايات الجنوبية مع السود العزل..."[٥٦].

لم تكن هذه الصحف وحدها هى من استخدمت هذه المصطلحات، فقد لوحظ أن العشرات بدؤوا يستخدمون هذه العبارات لوصف وجهة نظرهم بشأن القمع. بل تزايد عليها مصطلحات أخرى هي القرصنة، والقمع، والعبودية. كما قدمت إحدى المقالات التي نشرت في العديد من الصحف وصفًا قاسيًا للقمع حيث قالت " تمزقت الحماية "المواطنة الأمريكية" وتعرضت بلاده للسخرة، وتدمير حريته، وتدمير شخصيته". وذهب آخر إلى حد القول كانت تلك الخدمة في البحرية البريطانية، كما يعاني العديد من الأمريكيين، مروعة للغاية لدرجة أنها ستخزى الشرف الوطنى للجزائر". أى أن المعاملة البريطانية للبحارة الأمريكيين تتجاوز بكثير العبودية الجزائرية. ولعل وصف القمع بهذه المصطلحات يعنى جعله واحدًا من أبشع الجرائم التي يمكن ارتكابها ضد رجل حر. إن ممارسة البريطانيين للقمع يعنى جعلهم أخبث المجرمين في نظر الأمريكيين. وظل القمع هو القضية الرئيسة في السياسة الخارجية في الفترة ١٨٠٥ – ١٨١٢. وبدأ العديد من الأمريكيين يتساءلون كيف يمكن لحكومتهم، التي كان من المفترض أن تعمل على حماية مواطنيها من مثل هذه الانتهاكات أن تقف مكتوفة الأيدى بينما يدوس البريطانيون حرياتهم بالأقدام[٥٧].

وخلال إدارة الرئيس جورج واشنطن والرئيس جون آدامز، لم يعتبر ادعاء بريطانيا العظمى بشأن المطالبة بالحق في أخذ الرعايا البريطانيين من السفن التجارية للولايات المتحدة سببًا معقولاً للحرب، وتحت إدارة الرئيس توماس جيفرسون، عرضت حكومة بريطانيا العظمى إجراء ترتيبات مع الولايات المتحدة، والتي عالجت آراء الوزيران جيمس مونروJames Monroe، ووليام بينكنى على أساس كان مشرفًا ومفيدًا للولايات المتحدة، وملائمًا للغاية لمصالحها، وكان في الوقت نفسه" تنازلاً لم يتم تقديمه من قبل على الإطلاق"، ومن المحتمل جدًا أن تظل حكومة بريطانيا العظمى راغبة في اتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن هذا الموضوع والذي ينبغى أن يكون مشرفًا ومفيدًا للولايات المتحدة[٥٨].

إذًا القضية تكمن في أن بريطانيا العظمى ترى أنها تدافع عن رعاياها البريطانيين، وترى أنهم الأولى بخدمتها، ولذلك قامت بالقبض عليهم وأجبرتهم على الخدمة العسكرية باعتبارهم رعايا بريطانيون؛ أما الولايات المتحدة فقد رأت أنهم مواطنون أمريكيون بحكم هجرتهم من بلادهم واستقرارهم في الولايات المتحدة والحصول على الجنسية الأمريكية، ومن ثم كانت ترى أنها يجب أن تدافع عن مواطنيها الحاصلين على

الجنسية الأمريكية... ومن خلال هذه الأحداث تم اختطاف العديد من البحارة الأمريكيين، بل وصل الأمر أحيانًا إلى حد قتلهم. فهل من حق بريطانيا العظمى القبض على البحارة بحجة أنهم رعاياها؟ وهل يقتضى الواجب الأمريكي حماية هؤلاء البحارة؟ وهل يمكن اعتبار هذه القضية سببًا في اندلاع الحرب فيما بعد بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عام ١٨١٢.

سعت الحكومة الفيدرالية إلى إيجاد قنوات دبلوماسية لحل مشكلة القمع فقد شعر وزير الولايات المتحدة لدى بريطانيا، جيمس مونرو، بالإحباط بشكل متزايد بسبب المعاملة التي تلقتها السفن الأمريكية على أيدي البحرية الملكية البريطانية. وعدم تلبية طلباته للإغاثة من وزير الخارجية البريطاني، اللورد مولجريف Lord Mulgrave. ونصح مونرو وزير الخارجية جيمس ماديسون بأن الوقت قد حان للولايات المتحدة لمقاومة البريطانيين وسياساتهم. وفي أوائل عام ١٨٠٦، أرسل الرئيس توماس جيفرسون إلى مجلس الشيوخ مجموعة من الوثائق من ماديسون تتعلق بالعلاقات الأمريكية مع بريطانيا العظمى. وقال ماديسون في تقريره إن الإجراءات التي اتخذها البريطانيون ضد السفن الأمريكية كانت غير مبررة، ولا سيما الإشارة إلى الاستيلاء على السفن، وطريقة التفتيش، وأخيرًا ممارسة إكراه البحارة الأمريكيين. وفي ذلك الصيف، أصدر الكونجرس قانون عدم الاستيراد لعام ١٨٠٦، الذي حظر استيراد البضائع البريطانية وأيضًا التي ينتجها الأمريكيون(٥٩). لقيت الدول المحايدة عناءً شديدًا، وكانت الولايات المتحدة في طليعة الدول التي ألحقت بها هذه القرارات أذي كبيرًا حتى أنها استصدرت قانونًا في ٨ ديسمبر عام ١٨٠٧ لتنفيذ قانون سابق كان قد صدر في العام الماضي ١٨٠٦ لمنع التبادل التجاري مع الدول الأوربية، وطلب جيفرسون من الكونجرس استصدار قرارات لإغلاق الموانئ الأمريكية في وجه التجارة الأجنبية(٦٠).

رابعًا: قانون عدم الاستيراد أبريل عام ١٨٠٦ Non Importation Act:

كانت سياسة جيفرسون وماديسون لعدم الاستيراد هي أفضل وسيلة تمت صياغتها لإبعاد الولايات المتحدة عن الصراع في أوربا. وضع جيفرسون لأول مرة قيودًا علي التفاعل الأمريكي التجاري مع المتحاربين الأوربيين في أبريل عام ١٨٠٦ مع تمرير قانون عدم الاستيراد. في حين أن القانون كان يقيد الواردات علي سلع معينة إلي الولايات المتحدة، لم يكن له أي تأثير لأنه تم تأجيل تنفيذه حتى نوفمبر، ثم تم تعليقه مرة أخري بعد خمسة أسابيع من التنفيذ، ولم يبدأ العمل به حتى ديسمبر عام ١٨٠٧. وكان القانون غامضًا في تحديد أنواع السلع التي يشملها، وحاول الكونجرس حل هذه المشكلة بإقرار قانون الحظر الذي يحظر جميع الواردات من إنجلترا وفرنسا(٦١).

تم فرض حظر على قائمة طويلة من البضائع البريطانية مثل الجلد، الحرير، القنب، الكتان، القصدير، النحاس، الجوارب الصوفية بأنواعها، زجاج النوافذ والأواني الزجاجية، السلع الفضية والمطلية، الورق، المسامير، القبعات، الملابس الجاهزة، أوراق اللعب، البيرة والصور والمطبوعات. ومن ثم كانت قائمة المواد المحظورة معيبة في الوصف حيث ذكر ألبرت جالاتين Albert Gallatin وزير الخزانة قائلاً:

" لقد أعطيتني مهمة إدارة قانون تمت صياغته بشكل سيئ لدرجة أنه سيؤدي إلى الكثير من الحيرة والعديد من الدعاوى. ماذا علىً أن أفعل بأغلفة وحاويات مصنوعة من مواد ممنوعة؟ ... كيف لي أن أقرر ما إذا كان الجلد والحرير أو القنب أو الكتان أو القصدير أو النحاس هو " مادة ذات قيمة رئيسية"... استبعدت الأواني الفضية والزجاج هل الساعات الفضية من الفضيات؟ هل زجاج الساعة الذهبية يمنع دخول الساعة؟" كما سأله آخر عما إذا كان يجب عليه مصادرة الملح الذي جاء في أكياس مصنوعة من مادة محظورة وهي الكتان[٦٢]... وغيرها من الاستفسارات التي تتطلب مراجعة القانون قبل وضعه حيز التنفيذ.

وبين عامي ١٨٠٦ – ١٨٠٧ تم الاستيلاء علي العديد من سفن مدينة سالم بولاية ماساتشوستس – والتي كانت تعد واحدة من أهم الأعمال التجارية في مدن الولايات المتحدة حيث كانت سفنها تبحر إلي جميع أنحاء العالم – لانتهاك مزعوم لأعمال حصار مختلفة حيث حذر العديد من التجار من الأعمال القمعية التي قامت بها الدول الأجنبية مثل القبض علي بعض البحارة وإدانتهم واحتجازهم. بالإضافة إلي المشاكل التي كانت تسببها الدول الأجنبية في التجارة الأمريكية خلال عام ١٨٠٦، أضيف إليها قيودًا أسوأ في الداخل عندما وقع جيفرسون في ١٨ أبريل عام ١٨٠٦ قانونًا يستبعد بعض البضائع من صنع بريطاني من الدخول من أي ميناء للإمبراطورية البريطانية. ولكن تم تأجيله مما أدي إلى تفاقم الوضع الحرج، وخشي التجار من أنهم لن يتمكنوا من إنزال البضائع القادمة من لندن. وفشل جيفرسون في اتخاذ أي تدابير للدفاع عن المصالح الوطنية وقرر حل المشكلة عن طريق إبقاء السفن الأمريكية في الداخل. وفي مدينة سالم تقرر أنه " لا إناء يمكن أن يترك ميناء الولايات المتحدة لأي ميناء أجنبي، وأنه لا يمكن لأى سفينة الإبحار في التجارة الساحلية، إلا إذا أعطيت سندات ضعف قيمة السفينة وحمولتها المراد نقل شحنتها في بعض موانئ الولايات المتحدة"[٦٣].

وقد أدرك التجار في كل من فيلادلفيا ونيويورك وبوسطن أن عدم الاستيراد من شأنه أن يضر بأعمالهم بشكل عام، لأنه يتدخل في الشحنات التي يجب أن تكون في طريقها عبر الأطلسي. وأعلنوا في المحافل الرسمية أنه يجب دعم شرف واستقلال الأمة، حتى لو كانت الحرب هي الطريقة الوحيدة للقيام بذلك؛ لكن تطبيق قانون عام ١٨٠٦ لم يكن أفضل نوع من الدعم في الواقع، وقد يكون الإلغاء إستراتيجية أفضل. كما رأى البعض أن " قانون عدم الاستيراد كان غير فعال لدرجة أنه ينبغي تسميته بـ " قانون التشجيع الأفضل للنهب والأغراض الأخرى"[٦٤]. وهكذا كان قانون عدم الإستيراد ردًا على المشاكل التي سببتها الدول الأجنبية للتجارة الأمريكية، فضلاً عن القبض على البحارة واحتجازهم وإدانتهم.

لقد أعلنوا من حيث الجوهر حصارًا للساحل الأوروبي من بريست إلى إلبا، ولكن لم يكن من المقرر فرض الحصار ضد الأمريكان إلا بين نهر السين وأوستند. وبالتالي تُركت بقية الساحل مفتوحة أمام السفن المحايدة، ولكن فقط بقدر ما لم تكن محملة في ميناء العدو أو تحمل بضائع العدو أو تأتي مباشرة من

ميناء العدو. ومع ذلك، فقد كان نذير شر للولايات المتحدة، وبذلت الحكومة جهودًا مضنية لا تعرف الكلل لتعديل الأمر بالتأكيد بموجب معاهدة مونرو– بينكنى. وكانت المعاهدة كما وقعها الأمريكان أخيرًا، في ٣١ ديسمبر عام ١٨٠٦، غير كافية لتلبية مطالب حكومتيهما، ولم يتم النظر فيها حتى[٦٥].

خامسًا: معاهدة مونرو– بينكنى٣١ ديسمبر عام ١٨٠٦ Monroe – Pinckney Treaty:

بعد أن أصبح جيفرسون رئيسًا للولايات المتحدة عام ١٨٠١تمتع ببضع سنوات من السلام الدولي ولم تظهر مشكلة الإكراه الاقتصادي Economic Coercion[٦٦] مرة أخري حتى فترة ولايته الثانية. وبحلول ذلك الوقت كانت معاهدة جاي– التي كانت قد حددت شروط العلاقات التجارية بين بريطانيا العظمي والولايات المتحدة منذ توقيعها في ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٤ والتصديق عليها أغسطس عام ١٧٩٥– قد انتهت صلاحيتها. وعندما تفاوض جيمس مونرو، ووبليام بينكنى على معاهدة أنجلو– أمريكية أخري تحتوى علي فوائد للولايات المتحدة أكبر مما قدمته معاهدة جاي، رفضها جيفرسون وماديسون دون إرسالها إلي مجلس الشيوخ للنظر فيها، فقد قدمت فيها بريطانيا تنازلات بشأن القمع، لكنها رفضت التخلي عن هذه الممارسة، كما ألزمت المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن حقها في الانتقام التجاري Commercial Retaliation[٦٧].

ومما زاد الأمور تعقيدًا، أنه في غياب المعاهدة، زاد ضباط البحرية البريطانية من مضايقتهم للسفن الأمريكية، حتى أنهم لجأوا إلى ممارسة القمع لزيادة أطقمهم. فمع ظهور السفن الأمريكية بتواتر أكبر في الموانئ الأوروبية، غالبًا ما هجر البحارة البريطانيون إلى السفن التي وعدت بقباطنة ألطف وأجور أعلى. في حين أنهم لم يطالبوا بالحق في اصطحاب الأمريكيين المولودين في البلاد، فإن الضباط البريطانيين، في محاولاتهم لاستعادة رجالهم، غالبًا ما أوقفوا السفن الأمريكية في أعالي البحار. وأدت اللهجات وأنماط الكلام المماثلة بين الأمريكيين والبريطانيين إلى اختطاف آلاف المواطنين الأمريكيين، وإجبارهم على الخدمة. وقد أدى تكثيف المضايقات من قبل البريطانيين والفرنسيين إلى جانب التهديدات المستمرة بالإستيلاء والضبط إلى إثارة الشعور الوطني في الولايات المتحدة. كما تسامح التجار مع الصعوبات باعتبارها مخاطر روتينية تقابل التجارة، لكن الجمهور الأمريكي طالب بالرد على هذه الإهانات المتكررة لسيادة الأمة الأمريكية[٦٨].

ومن ثم كان أحد الأهداف الرئيسية لمونرو في السعي لإبرام معاهدة مع بريطانيا عام ١٨٠٦ وهي معاهدة مونرو – بينكنى هو انهاء اختطاف البحارة الأمريكيين المتهمين بأنهم فارون من بريطانيا، والتفاوض مع بريطانيا علي أمل انهاء المضايقات علي السفن والتجارة الأمريكية[٦٩]. تناولت معاهدة مونرو – بينكنى مجموعة من القضايا التي عطلت العلاقات الأنجلو– أمريكية فترة طويلة. فمنذ اندلاع حروب الثورة الفرنسية، اشتبكت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا حول الحقوق المحايدة في أعالي

البحار. وكواحدة من المتحاربين الرئيسيين، فضلت بريطانيا تعريفًا ضيقًا للحقوق المحايدة، بينما فضلت الولايات المتحدة، المحايدة الرائدة، تعريفًا أوسع بكثير. حلت الدولتان بعض خلافاتهما في معاهدة جاي لعام ١٧٩٤، لكن معظم المواد في تلك المعاهدة انتهت في عام ١٨٠٣، وظهر عدد من القضايا الجديدة. وقد صممت معاهدة مونرو – بينكنى لحل هذه المسائل(٧٠).

لقد كانت اتفاقية بحرية تحدد الحقوق المحايدة والمحاربة في وقت الحرب، وتحدد شروط التجارة بين الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية. وضعت المعاهدة تجارة إعادة التصدير الأمريكية مع جزر الهند الغربية على أساس آمن واعترفت بتوسيع المياه الإقليمية لأمريكا. كما وضعت تعريفًا ضيقًا للتهريب، وضمنت إشعارًا مناسبًا بالحصار، وخفضت الرسوم التي تدفعها السفن الأمريكية في الموانئ البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، نصت على تعويض التجار الأمريكيين الذين عانوا من الانتهاكات البريطانية للمعاهدة (أى تضمنت المعاهدة شرط تأمين يضمن التعويض في حالة حدوث انتهاكات). في مقابل هذه التنازلات، وعدت الولايات المتحدة بعدم فرض عقوبات تجارية على بريطانيا العظمى (أى التخلى عن مبدأ الانتقام التجارى)، والتخلي عن مبدأ تحرير البضائع من السفن، وقبول قيود أكبر على التجارة الأمريكية مع جزر الهند الشرقية البريطانية، وبشكل عام معاملة البريطانيين بطريقة ودية(٧١).

كما أوضحا مونرو وبينكنى أن معاهدة عام ١٧٩٤ يجب أن تكون أساسًا للمفاوضات القائمة. أما بالنسبة لقضية القمع فسرعان ما أصبح واضحًا أنهم (أى الوزراء البريطانيون) قد شعروا بالإشمئزاز تجاه التخلى أو بمعنى أدق التخلى عن حقهم في أخذ بحارة من سفننا في أعالى البحار، كما ينبغى أن يبدو أنهم من رعاياهم، وضغطوا علينا، بحماسة كبيرة، كبديل لمثل هذا التخلى، وهو شرط يقضى بأن يتم تزويد الأشخاص الذين يشكلون أطقم سفننا بوثائق المواطنة الأصلية، التي ينبغى تحديد طبيعتها وشكلها بموجب معاهدة؛ وأن هذه الوثائق يجب أن توفر الحماية الكاملة لأولئك الذين تتعلق بهم، ولكن مع مراعاة مثل هذه الحماية، يجب على السفن الحربية لبريطانيا العظمى أن تستمر في زيارة المحيط الرئيسى وممارسة القمع والتأثير عليه كما هو الحال من قبل(٧٢). وبذلك اتفق الطرفان – لحل مشكلة القبض على البحارة – على ضرورة وجود أوراق رسمية توضح جنسية هؤلاء البحارة وهويتهم منعًا للإعتداء عليهم.

وفيما يتعلق بمسألة قمع البحارة فإن حكومة جلالته لم تشعر بأنها مستعدة للتنصل أو الانتقاص من هذا الحق الذى تم الحفاظ عليه بشكل عام وموحد، والذى قد يكون أمن البحرية البريطانية متورطًا بشكل أساسي في ممارسته؛ وبشكل خاص في الظروف التي يخوض فيها جلالته حروبًا، مما يفرض ضرورة الاهتمام الشديد بالحفاظ على القوة البحرية لمملكته وإمدادها(٧٣). إن حكومة جلالته بدافع من الرغبة الجادة في إزالة كل سبب لعدم الرضا، قد وجهت مفوض جلالته إلى اعطاء الوزيرين مونرو وبينكنى التأكيدات الأكثر ايجابية بأن التعليمات قد صدرت وسيتم تكرارها وتنفيذها، لمراعاة أقصى قدر

من الحذر في إكراه البحارة؛ وأنه يجب اتخاذ أقصى درجات العناية للحفاظ على مواطنى الولايات المتحدة من أى تحرش أو إصابة؛ ويجب توفير التعويض الفورى والعاجل عند الإبلاغ عن الضرر الذى لحق بهم(٧٤).

وقد أوضحا الوزيران مونرو وبينكنى في رسالة إلى وزير الخارجية جيمس ماديسون: " إنه في الحديث عن القمع لم يذكر ممارسة الفعل في أعالى البحار، وهو إغفال والذى نعلم أنه كان متعمدًا. ومن خلال النظرة الكاملة لكل هذه الظروف، نعتقد أنه من العدل أن نستنتج أن هذه الحكومة تنوى تكييف سلوكها في المستقبل مع المطالب العادلة للولايات المتحدة، بناءً على هذه المصلحة العظيمة، في حين أنها تفعل ذلك بدوافع سياسية معينة" (٧٥).

وبذلك كانت الصعوبة الأكثر خطورة في طريق التفاوض هى مسألة القمع حيث طالبت الحكومة البريطانية بالحق في القبض على الفارين من خدمتها في أى مكان خارج نطاق الولاية القضائية للدول الأخرى، وكان هذا الاختصاص القضائى، لا يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من حدود الساحل فوق البحر المفتوح، وهو الطريق المتاح لجميع الدول. ومع ذلك كان هناك ميل واضح للتوصل إلى بعض التسوية. واقترح أعضاء اللجنة البريطانية أن تحظر حكومتهم، تحت طائلة العقوبات، قمع المواطنيين الأمريكيين في أى مكان، وأن تمنع الولايات المتحدة من جانبها، منح شهادات الجنسية للرعايا البريطانيين الفارون من الخدمة. ولكن بما أن هذا اعترافًا فعليًا بحق التفتيش على متن السفن الأمريكية، وحرمان الأجانب من الجنسية من الولايات المتحدة، فإن المفوضين الأمريكيين لم يقبلوا هذا الاقتراح. ومع ذلك كانوا على استعداد، إذا تم التخلى عن الحق المفترض في الصعود على متن السفن الأمريكية، للموافقة نيابة عن حكومتهم، على المساعدة في القبض على وإعادة الهاربين البريطانيين عندما يبحثون عن ملجأ لهم في الولايات المتحدة. لكن المفوضين البريطانيين لم يوافقوا على ذلك. وتم الزام مونرو وبينكني في التعليمات التي كتبها وزير الخارجية بجعل التخلى عن القمع هو الشرط الأول للمعاهدة. ومع ذلك تم الاتفاق على المعاهدة دون هذا النص(٧٦).

أكد الوزير مونرو لوزير الخارجية ماديسون أن المفاوضات كانت مشرفة ومفيدة للولايات المتحدة، وأنها تحتوى على تنازل لصالحهم من جانب بريطانيا العظمى بشأن المبدأ العظيم في النزاع والذى لم يتم تقديمه من قبل من خلال عمل رسمى وإلزامى من الحكومة، والذى كان في صالحهم للغاية وأنه يفرض عليها أيضًا التزامًا بالاعتراف به، حتى يتم التوصل إلى ترتيب أكثر اكتمالاً مع المطالبات العادلة للولايات المتحدة. كما ذكر له قائلاً: " كنت أعلم أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للحرب، وأن سواحلها غير محصنة، وأن مدنها كانت بلا دفاع إلى حد كبير، وأن ميليشياتها في العديد

من الولايات لم تكن مسلحة أو مدربة؛ وأن عائداتها كلها كانت مستمدة من التجارة. ولم يكن بوسعى أن أفترض أن هناك سببًا وجيهًا للشك في أى من البدائل ينبغى تفضيله"[٧٧]. ومن ثم فقد رأى مونرو أن التفاوض كان أفضل وسيلة بالنسبة للبلاد من فكرة إعلان الحرب على دولة كبرى مثل بريطانيا، لأنها لم تكن مستعدة على الإطلاق لخوض مثل هذه الحرب نظرًا لفقر امكانياتها.

وقد أعرب دوماس مالون Dumas Malone، كاتب سيرة جيفرسون البارز، عن رأي أكثر تحفظًا. وكتب قائلاً: " بالنظر إلى الماضي من الزاوية الأمريكية، يبدو أن المعاهدة كانت صعبة". وكان رفض جيفرسون للمعاهدة " مفهومًا تمامًا " لأنه " كان هناك الكثير من الأشياء الخاطئة فيها". وفي رسالة مؤرخة في ٢٢ أكتوبر عام ١٨٠٧، أخبر وزير الخارجية البريطاني الجديد، جورج كاننج Gorge Canning المبعوثين الأمريكيين أن اقتراح الرئيس بمراجعة المعاهدة «غير مقبول على الإطلاق». ومثل معاهدة جاى، نشأت معاهدة مونرو- بينكنى من أزمة في الشؤون الأنجلو- أمريكية عجلت بالاستيلاء البريطاني على أعداد كبيرة من السفن الأمريكية، في البحر الكاريبي بالدرجة الأولى، لانتهاكها سيادة عام ١٧٥٦، وهي عقيدة بحرية بريطانية تحظر على المحايدين ممارسة التجارة وقت الحرب التي كانت مغلقة أمامهم وقت السلم. كانت هذه القاعدة تهدف إلى استبعاد الأمريكيين من التجارة الاستعمارية الفرنسية، لكن السفن الأمريكية، التي كانت تبحر بين فرنسا وجزر الهند الغربية، تحايلت عليها من خلال التوقف في الولايات المتحدة. كان هناك بند آخر في معاهدة مونرو بينكنى من بعض النواحي هو الأكثر أهمية لأنه، نص على تعويض مالك أي سفينة محتجزة في انتهاك للمعاهدة تعويضًا كاملاً عن الأضرار المتكبدة، بما في ذلك تكاليف الإجراءات القانونية. وهكذا كفلت تعويض مالكي السفن ليس فقط عن خسائرهم، ولكن عن نفقاتهم القانونية أيضًا. كانت هذه، إذًا، الفوائد التي قدمتها معاهدة مونرو بينكنى للولايات المتحدة. وبشكل عام، كانت شروط معاهدة مونرو بينكنى مواتية تمامًا للولايات المتحدة، مقارنة بتلك الواردة في معاهدة جاى[٧٨].

ولكن فشلت مفاوضات مونرو – بينكنى لأن المفوضين الأمريكيين وافقوا، تحت الضغط، علي حذف كل إشارة إلي القمع. كما كانت المعاهدة علامة ضعف وليس قوة عندما رفض جيفرسون إبلاغ مجلس الشيوخ بالمعاهدة. وهذا يعني أن الإدارة اعتقدت أن هناك فرصة خطيرة لقبولها هناك، ومن المحتمل أن بينكنى ومونرو لم يخطئوا في تقدير مزاج مجلس الشيوخ وشعب الولايات المتحدة: وما أساءوا تقديره هو مزاج وسياسة وتحيزات الرئيس ووزير خارجيته[٧٩]. من الواضح أن هذا التدخل المنهجي في التجارة الأمريكية المحايدة كان سيبرر إعلان الحرب من قبل الولايات المتحدة. لكن إعلان الحرب ضد أعظم قوة بحرية في العالم، أو أكبر قوة برية في العالم، أو كليهما في وقت واحد، لم يكن

يبدو حكيمًا بالنسبة للولايات المتحدة الوليدة. في الواقع أدت التخفيضات التي أجرتها إدارة جيفرسون في المؤسسة العسكرية إلي جعل الحرب غير مجدية تقريبًا. ومع ذلك، فإن قبول النهب البريطاني والفرنسي للتجارة الأمريكية كان لا يطاق، كما بدت الحرب غير حكيمة(٨٠).

وهكذا تم اختبار حياد الولايات المتحدة خلال الحروب النابليونية حيث فرضت كل من بريطانيا وفرنسا قيودًا تجارية من أجل إضعاف اقتصاديات كل منهما. وكان لهذا أثر في تعطيل التجارة الأمريكية واختبار حياد الولايات المتحدة. ومع مرور الوقت زادت المضايقات من قبل الإنجليز للسفن الأمريكية وشمل ذلك اعتقالات ومضبوطات من الرجال والسلع الأمريكية. ومما زاد من حدة التوتر بين بريطانيا، والولايات المتحدة انضمام بعض الهاربين البريطانيين إلي صفوف السفينة الأمريكية " تشيزابيك ".

سادسًا: قضية تشيزابيك يونيو عام ١٨٠٧ The Chesapeake Affairs:

وصلت قضية القمع ومعها الإهانات البريطانية للشرف الأمريكي ذروتها في يونيو عام ١٨٠٧. فقد شهد الأسطول البريطاني المتمركز قبالة خليج تشيزابيك أعدادًا كبيرة من حالات الفرار من الخدمة التي ابتليت بها البحرية الملكية بأكملها. وكان من المعروف أن بعض هؤلاء الرجال عملوا على متن السفن الأمريكية بما في ذلك الفرقاطة يو إس إس تشيزابيك USS Chesapeake المتمركزة في نورفولك Norfolk، فرجينيا. وفي ٢٢ يونيو قرر الكومودور بارون Commodore Barron أخذ سفينته إلى البحر لتدريب طاقمه عديم الخبرة، ولكن تم الترحيب به على الفور من قبل السفينة الحربية البريطانية إتش إم إس ليوبارد HMS Leopard المكونة من ٥٦ مدفعًا، بقيادة الكابتن سالوسبرى برايس همفريز Salusbury Price Humphreys عند دخوله المياه الدولية(٨١).

لقد أطلقت السفينة ليوبارد الرصاص عبر الفرقاطة الأمريكية تشيزابيك مما أصابها بالشلل لأنها لم تكن مستعدة تمامًا للمعركة، وبعد إطلاق النيران صعد العديد من الضباط البريطانيين علي متن السفينة الأمريكية، واختاروا ثلاث رجال كانوا قد هربوا من السفينة البريطانية ميلامبوس HMS Melampus ثم غادروا. وعندما تلقي جيفرسون هذه الأخبار السيئة أصدر إعلانًا بشأن تشيزابيك والذي بموجبه تم طرد السفينة الحربية البريطانية من دخول الموانئ الأمريكية. كما أصدر أوامره الصادمة بمنع جميع الإمدادات والمساعدات للإنجليز لأن الحياد الأمريكي قد انتهك(٨٢).

والآن ماهى قصة هؤلاء الرجال الهاربون؟ هل هم رعايا بريطانيون حقًا أم أنهم مواطنون أمريكيون؟ ولماذا هربوا من سفينتهم البريطانية ليلحقوا بالفرقاطة الأمريكية؟ لقد اختلفت الآراء حول

هؤلاء الرجال وحول جنسياتهم، بل حول كونهم ضباط أم بحارة. وأصبحت هويتهم قضية مثيرة للجدل! تكمن القصة في الآتى:

لقد هرب بعض الرجال الذين يزعمون أنهم مواطنون أمريكيون من على متن سفن الأسطول البريطاني. وهنا يجب الحرص بشكل خاص على ابقاء حقيقة واحدة، وهى أن الرجال قد هربوا بفعل التمرد. وتم اعطاء معلومات للضابط البريطاني بأنهم دخلوا على متن السفينة تشيزابيك. وأرسل الكابتن ملازمًا إلى تشيزابيك برسالة تفيد بأن الأمريكيين قد جندوا خمسة فارين من السفينة HMS Halifax هاليفاكس، أدرجهم بالاسم وطلب حق تفتيش السفينة بحثًا عن الفارين من الخدمة. وعرض على الكومودور بارون الحق المتبادل في تفتيش سفينته بحثًا عن هاربين أمريكيين محتملين. وبالفعل التقى الضابط البريطاني بالقائد الأمريكي على الشاطئ وطلب رجاله الهاربين، فقال له القائد الأمريكي إنه لا يعرف شيئًا عنهم قائلاً: "لا أعرف رجالاً كما تصفهم"، ولكن في جميع الأحوال لا ينبغى لأى قوة أن تأخذ منه أى رجل يبحر تحت علمه. وعندما سئل عما إذا كان سيحشد طاقمه للتفتيش، رفض بارون ورافق الملازم إلى الممر. وتم اعطاء إشارة إلى الكومودور بارون أنه إذا حاول حمل الرجال معه، فسيتم أخذهم منه، وأمر الضابط البريطاني السفينة ليوبارد بالخروج قبل تشيزابيك للمطالبة بالرجال، وإذا لم يستسلموا، فليأخذوهم بالقوة. وهنا يطيع قبطان السفينة ليوبارد أوامره، بينما يرفض الكومودور بارون تسليم الرجال، وبعد حدوث الكثير من الأذى، يتم أخذ الرجال من قبل البريطانيين(٨٣).

وقد كتب رجل من مدينة نيويورك إلى صديقه رسالة بشأن قضية تشيزابيك جاء فيها: " يبدو لى أنه بالنظر إلى أن الرجال كانوا متمردين، فإن الكومودور بارون تصرف بطريقة غير حكيمة، إن لم يكن بشكل غير قانونى، في احتجازهم. ولم يعد السؤال المتعلق بالرجال هو ما إذا كانوا رعايا بريطانيين أم لا؟ بل ما إذا كانوا متمردين أم لا؟. إن التمرد جريمة من الدرجة الأولى، ولا تختلف إذا كان من ارتكبها أجنبيًا أو مواطنًا. يجوز للأجنبى الهروب من السفينة، ولكن ليس له الحق في اشعال النار فيها، أو إثارة تمرد فيها لإحداث هروبه. ومن المعروف أن البحرية البريطانية تضم العديد من الأجانب والدنماركيين والسويديين والروس والبرتغاليين وغيرهم. والسفن الأمريكية كذلك مليئة بالبحارة البريطانيين. فهل من القانونى أم من الواجب عند السفر إلى الخارج، ألا يُعاقب أى من هؤلاء بتهمة التمرد لأنهم أجانب؟"(٨٤).

وهكذا جاءت الذروة في ٢٢ يونيو عام ١٨٠٧، عندما تعرضت سفينة حربية أمريكية، تشيزابيك للهجوم والصعود من قبل السفينة البريطانية ليوبارد، مما أدى إلى مقتل ثلاثة رجال أمريكيين – وهم ديفيد مارتن David Martin، وجون ستراشان John Strachan، ويليام وير William Ware؛ مارتن

وويير كانا أمريكيين من أصل أفريقي، بينما كان ستراشان رجل أبيض ولد في الولايات المتحدة – وإصابة ثمانية عشر بجروح من بينهم روبرت ماكدونالد Robert MacDonald الذى أثارت وفاته بعد عدة أيام الغضب الأمريكي الذى حوله إلى رمز للعزيمة الأمريكية، كذلك الكومودور بارون نفسه الذي أخذ شظية في ساقه، وتم أخذ أربعة بحارة عن عمد، تم شنق أحدهم وهو جنكين راتفورد Jenkin Ratfordهارب بريطاني وكان قد استخدم اسمًا مستعارًا هو جون ويلسون John Wilson، للهروب من التفتيش، مما أدى إلي زيادة الغضب الأمريكي عقب سماع هذا الخبر. لدرجة أن نيو إنجلاند كانت ستدعم الرئيس في حرب ضد بريطانيا العظمى، وقد انتقد العديد من المؤرخين جيفرسون بسبب موقفه السلمي في مثل هذا الوقت. وكان عمله الوحيد هو إصدار اعلان يأمر جميع السفن البريطانية المسلحة بالمغادرة والابتعاد عن الشواطئ الأمريكية ورفع شعار" غادر وابتعد عن شواطئنا" [٨٥].

كما يقال أنه في ١٧ مارس عام ١٨٠٧ ترك خمسة بحارة بريطانيين سفينة الحرب هاليفاكس وهددوا بقتل قائدهم وانطلقوا بقارب إلى الشاطئ الأمريكي. وقد تم أخذ تحقيق شخصيتهم من دفاتر السفينة، كان أحدهم قد ولد في فيلادلفيا، وأحدهم اسكتلندى والآخر انجليزى... وقد أخذ الكومودور بارون كذبة الجناة على محمل الجد، فقد تبين أن أحدهم ولد في بونير في أمريكا الإسبانية، ولم يكن حتى مواطنًا أمريكيًا، والإثنين الآخرين كانا رجلين أسودين ولدا في ولاية ميريلاند، وليسوا مواطنين أصليين. كما أخبروا الكومودور بارون بأنه تم تجريدهم على متن السفينة ميلامبوس لأنهم هددوا قائدهم السابق[٨٦].

ومع وصول مستر أوستن من هاليفاكس علمنا أن اثنين آخرين من الأشخاص الذين تم إخراجهم من تشيزابيك، تمت محاكمتهما وحكم عليهما بالجلد. ويقال إن أحدهم ولد في لندن وكان يدعى جنكين راتفورد، وعندما تمت محاكمته قال: " أن الأدلة المقدمة ضده كانت قوية جدًا ولم يكن لديه ما يدافع به عن نفسه، وقال أن سبب اختباءه في غرفة الفحم (في تشيزابيك) هو الخوف من أن تجعله أمريكا يقاتل ضد بلاده، وهو ما أعلن أنه لن يفعله بأى حال من الأحوال هو وكل الرجال الذين هاجروا من هاليفاكس، وأنه قد تم اقناعهم من قبل ربان القارب بالدخول إلى تشيزابيك لحماية أنفسهم وهو ما فعلوه"[٨٧]. وفي النهاية حكم على راتفورد بالإعدام في ٣١ أغسطس عام ١٨٠٧، ولكن اعدامه لم يساعد كثيرًا في حل المأزق الدبلوماسي بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا هجر هؤلاء الرجال سفينتهم في هاليفاكس؟ ولماذا كذبوا على القائد الأمريكي بأنهم مواطنون أمريكيون ويريدون الانضمام لطاقم تشيزابيك؟ من المؤكد أن تعرض هؤلاء للإهانة والتعذيب والإعتداء والقمع الذى كانت تمارسه بريطانيا في أعالى البحار مع أطقمها

جعلهم يهربون إلى السفن الأمريكية حيث الأجور الأعلى والقباطنة الذين يحسنون التعامل مع أطقم سفنهم.

كان رد الفعل الأمريكي على قضية تشيزابيك فوريًا. في نورفولك، تم تدمير مائتي برميل من المياه العذبة كانت متجهة إلى السفن البريطانية قبالة الساحل. وخرجت ميلشيا فيرجينيا بقوة للقيام بدوريات على سواحلها لمنع الهبوط البريطاني بحثًا عن الطعام أو الماء. وانتقم مواطنو هامبتون من خلال تدمير براميل الرى التابعة للإنجليز، وبدأو في الاستعداد لغارة بريطانية محتملة. وفي نيويورك هاجم حشد من الغوغاء سفينة إمداد بريطانية مزعومة وعطلوا الدفة. وأعلنت صحيفة كولومبيا سينتينيل The Columbia Centinel في بوسطن الناطقة بلسان الحزب الفيدرالى منذ فترة طويلة أنه في ضوء قضية تشيزابيك كانت على استعداد لوضع الكراهية تجاه الجمهوريين جانبًا، وزعمت صحيفة السينتينيل The Centinel أن الحادث كان بمثابة انتهاك " شرس" و "هجوم غير لائق على سيادة الأمة الأمريكية". كما أكد جون كيملى John Keehmle[٨٨] من فيلادلفيا، وهو من قدامى المحاربين، للرئيس جيفرسون أن الأمة موحدة كما لم يحدث من قبل. وأدانت الأمة بأكملها العمل البريطاني[٨٩].

ليس من المستغرب أن تنتشر روح الانتماء والولاء للوطن الجديد في جميع أنحاء البلاد، فقد احتشد المواطنون معًا، وعقدوا اجتماعات، وشكلوا لجان مراسلات، وصاغوا قرارات. وتخلى الفيدراليون والجمهوريون مؤقتًا عن الخلافات الحزبية لإظهار جبهة موحدة. كما أثار الهجوم على تشيزابيك غضب ضباط البحرية بشكل خاص. بعد أن شعروا بالأسى من استسلام تشيزابيك السريع، أخذوا الأمر بعمق؛ لم يكن شيئًا يمكنهم نسيانه بسهولة – فقد تعرض الشرف الأمريكي للخطر. وبالنسبة لهم، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأمريكيين، كان الإنصاف أمرًا بالغ الأهمية. وتردد صدى الإدانة للعمل البريطاني في جميع أنحاء البلاد. وبكلمات تعكس صدى إعلان الاستقلال، عقد سكان بوسطن اجتماعًا جماهيريًا للاحتشاد خلف الحكومة الوطنية "بحياتنا وثرواتنا". وأعلنت إحدى صحف ماساتشوستس أن " روح عام ١٧٧٦ قد أضرمت من جديد". وعين سكان فيلادلفيا لجنة من المسؤولين لإدانة ما قامت به بريطانيا العظمى، في حين قام سكان المدن الساحلية الأقل تحفظًا بتحطيم دفة سفينة تجارية بريطانية وعرضوها أمام مقر إقامة القنصل البريطاني. وفي سافانا، جورجيا، صدر قرار بأن يرتدى السكان الكريب Crepeعلى أذرعهم اليسرى تعاطفًا مع " وفاة البحارة التعساء" الذين وقعوا ضحية الطغيان البريطاني والاغتيال المتعمد. وأظهر سكان نيويورك بقوة عدم موافقتهم على كل ماهو بريطاني: فقد اضطر أحد ممثلى الانجليز أغسطس جون فوستر Augustus John Foster إلى السفر متخفيًا بعد أن هدد سكان نيويورك الغاضبون "بإلقاء كتبه وخيوله في نهر الشمال". كما كان

على الشرطة في مدينة نيويورك أن تحمى منزل القنصل البريطاني توماس باركلى Thomas Barclay[٩٠].

واستعارة من إعلان الاستقلال، قرر مواطنو وليامزبرج Williamsburg " أن نتعهد بحياتنا وثرواتنا وشرفنا المقدس لدعم شعبنا". وأعلنت إحدى المجموعات في واشنطن العاصمة أنه " ليس هناك تضحية أعظم من أن نحافظ على استقلالنا، وشرفنا الوطنى، وشخصيتنا". واستعدت الميلشيات للحرب، عندما أمر الرئيس توماس جيفرسون السفن البحرية البريطانية بمغادرة المياه الأمريكية. كما شعر جون آدامز الرئيس الأمريكي السابق بالإستياء وكتب أن جورج الثالث " وعد بأنه سيكون آخر من يزعزع استقلالنا"، ومضي آدامز متسائلاً: "هل يستطيع البحارة الأمريكيون أن يتحملوا؟ هل ينبغى عليهم أن يتحملوا؟ هل يجب عليهم أن يخضعوا لعنف البحارة البريطانيين؟ ألن تكسر هذه الاغتيالات قلوبهم وتلبسهم التنانير؟ وهكذا سمحت أعمال الحشود للناس بإظهار الوحدة الوطنية مثلما فعلوا في الثورة الأمريكية[٩١].

كذلك تم اجراء بعض الاستعدادات للحرب، ولكن اقتصر هذا على دعوة الميلشيات إلى الاستعداد، وإصدار أوامر لقوارب جيفرسون الحربية بالذهاب إلى الموانئ الأكثر تعرضًا للخطر. ولم تكن بريطانيا العظمى منزعجة. وفي الواقع كان قبطان السفينة ليوبارد على علم بذلك. وتم عزله من قيادته، لأنه تجاوز واجباته، ولكن تم إصدار إعلان على هذا الجانب أيضًا، يطالب جميع السفن الحربية بالقبض على البحارة البريطانيين الموجودين بين التجار الأجانب، للمطالبة بهم من سفن الحرب الأجنبية، وإذا رفض الطلب يبلغ الأمر إلى قائد الأسطول. ولم يتم التوصل إلى أى تسوية فيما يتعلق بقضية تشيزابيك إلا بعد أربع سنوات من الجدل المزعج[٩٢].

كما أقر جيفرسون بالحاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتجنب المزيد من الإحراج. ورأى أنه ينبغي إظهار أن «هناك وسائل سلمية لقمع الظلم بجعل مصلحة المعتدي أن يفعل ما هو عادل، والامتناع عن الخطأ في المستقبل». كما أصدر جيفرسون إعلانًا يأمر جميع السفن البريطانية المسلحة بالخروج من الموانئ والمياه الأمريكية وإغلاق هذه الموانئ أمام الاستخدام المستقبلى لجميع السفن البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، حظر الإعلان أي اتصال مع السفن البريطانية في المياه الأمريكية. وكان بإمكان جيفرسون أن يقود الولايات المتحدة بسهولة إلى الحرب ضد بريطانيا العظمى. ولكن بدلاً من ذلك، فضل دراسة نظرية الإكراه الاقتصادي كسلاح ضد البريطانيين. وعلى الرغم من المشاعر الشديدة للغضب الوطني والاستعداد لخوض الحرب، لجأ جيفرسون إلى الوسائل الدبلوماسية بإرسال

تعليماته الخاصة للسفير الأمريكي في لندن جيمس مونرو بالمطالبة بالتنصل من الهجوم، ومطالبة الحكومة البريطانية بالتخلي عن الحق في تفتيش السفن المحايدة وطلب استعادة البحارة الأمريكيين(٩٣).

في الواقع كان جيفرسون وماديسون يخططان للانتقام من أعمال النهب البريطانية، واعتقدوا أن الإكراه الاقتصادى أفضل وسيلة لإجبار البريطانيين على التراجع عن فرض العقوبات والاستيلاء على السفن، وممارستهم المهينة الأخرى. فقد فضل جيفرسون العقوبات الاقتصادية على الصراع العسكرى(٩٤).

وقد قدم مونرو المقترحات ولكن تم اعاقتها بسبب الربط بين القمع وقضية تشيزابيك. ورفض جورج كاننج على الرغم من استعداده لإعادة البحارة الباقين على قيد الحياة ودفع التعويضات، وأوقف عملية الارسال. وطلب جورج روز George Rose المبعوث البريطاني من جيفرسون فتح الموانئ البحرية الأمريكية أمام السفن البريطانية، لكن حرب بريطانيا مع فرنسا حالت دون التوصل إلى حل بسيط بالنسبة للقمع، وتركت قضية تشيزابيك غير مستقرة(٩٥).

وهكذا شعرت الإدارة بالقلق واتخذت اجراءات فورية لمنع الحرب وتهدئة المواطنين المذعورين، وطالب الرئيس بإعتذار خطى وتعويض نقدي عن الأضرار التي قامت بها البحرية البريطانية. وأعرب عن غضبه في رسالة إلى الجنرال لافاييت Lafayette قائلاً: " لم يسبق لي أن رأيت هذا البلد قط منذ معركة ليكسينجتون battle of Lexington في مثل هذه الحالة من السخط كما هو الحال في الوقت الحاضر. وحتى ذلك لم يسفر عن مثل هذا الإجماع". واتفق مع الرئيس جورج دابليو كامبل George W. Campbell من ولاية تينيسي رئيس لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب Chairman of the House Ways and Means Committee وصرح علناً:"ما دامت الفضيلة والحكمة والوطنية تحظى بالاحترام في العالم، فطالما بقيت شخصيته نصبًا مميزًا لانتصار الحرية وحقوق الإنسان على الاستبداد والأرستقراطية، التي سيبتهج بها أبناء الحرية". كما كررت رسالة الحظر التي وجهها الرئيس إلى الكونجرس هذه النقطة حيث قال: "وبالتالى فإن العالم كله أصبح تحت الحظر من قبل هاتين الدولتين، وسوف يتم الاستيلاء على سفننا وحمولاتها وأطقمها من قبل كل منهما أو الأخرى، إلى أى مكان قد تكون متجهة إليه خارج حدودنا". إن عدم تعاون بريطانيا العظمي في الإمتثال لمطالب الإدارة أجبر الرئيس والكونجرس على فرض سلسلة من اجراءات الحظر الاقتصادى الذى كان بمثابة الإجراء الوقائى الوحيد ضد فكرة الحرب(٩٦).

كما أبلغ الرئيس جيفرسون السفير جيمس مونرو في لندن بمطالب الحكومة الأمريكية. وقد سعي مونرو للحصول علي تعويض عن الأضرار التي لحقت بالسفينة وطاقمها. ووعدت بريطانيا بالتوقف

عن المضايقات وباستدعاء القائد البريطاني الذي ارتكب هذا الهجوم. وبالفعل كان مونرو قد تلقي مذكرة من رئيس الوزراء البريطاني جورج كاننج أبلغه فيها بأسفه عن الحادث المؤسف، وعبر عن صدق مشاعره وحزنه حول الحادث، وطمأنه بأنه إذا كان الضابط البريطاني هو المسؤل عنه فسوف يتم تقديم التعويض اللازم عن الأخطاء المتكبدة (٩٧).

كما أخطر مونرو الحكومة البريطانية برغبات بلاده بتعويض مناسب لتشيزابيك وتدعيم العلاقات الودية بين البلدين قائلاً: " إنه في تسوية المسألة ينبغي النظر في أن حقوق دولة صديقة قد انتهكت وأن كل سفينة تجارية تابعة للولايات المتحدة بموجب هذه الممارسة، معرضة للغزو، وأن الأشخاص الموجودين علي تلك السفينة غير آمنين ومستهدفين لهذا الخطر". ولكن أصر كاننج أن "استبعاد السفن الحربية البريطانية، بينما منحت السفن الحربية الفرنسية حق الدخول إلي موانئ الولايات المتحدة يعنى أن الولايات المتحدة كانت تنتقم من الفعل البريطاني". وأكد كاننج مرة أخري أن "بريطانيا لها الحق في البحث عن السفن التجارية، وأنها تنصلت بالفعل من عمل ليوبارد ولم يتبق سوى تسوية تلك القضية بالذات والنظر في مسألة تشيزابيك"(٩٨).

أما بالنسبة لموقف الصحافة من الهجوم على تشيزابيك فقد جادلت صحيفة Morning Post بشدة بأن " الأمر الذي أصدره الأدميرال بيركلي قائد البحرية البريطانية في هاليفاكس، بتفتيش الفرقاطة الأمريكية، يبدو أنه تم املائه بأكبر قدر من الخطر، ولم يأمر بشئ لم تبرره الظروف الإستثنائية للقضية بشكل كامل..."، وأضافت الصحيفة ثقتها في أن " بريطانيا العظمي لن تكون دقيقة وحساسة فيما يتعلق بأشكال إنفاذ حقوقها البحرية، عندما يعتمد وجودها ذاته علي الحفاظ عليها". كما كتب الأدميرال بيركلي إلي مونرو قائلاً: أنه " إذا ثبت أن الضابط البريطاني مذنب، فيجب تقديم التعويض الأكثر سرعة وفعالية إلي حكومة الولايات المتحدة(٩٩).

كماعبرت صحيفة National Intelligencer and Washington advertiser فى عددها الصادر ١٠ يوليو عام ١٨٠٧ عن رأيها بعرض عدة رسائل عن الخطر الذى تعرضت له السفينة الأمريكية بقولها: " في الوقت الحاضر، عندما يتعرض علمنا الوطنى للإهانة من قبل عدو مسلح، يتعين علينا أن نعبر عن مشاعرنا وآرائنا بأكثر الطرق علنية وصراحة ...لاينبغى لأى أمريكي أن يكون غير مبال بأحداث العصر، فما الذى نتوقعه من الوزارة الفاسدة الحالية في إنجلترا! العدالة، التساهل، أم التصالح. هل نتوقع أى شيئ سوى الأذى والإهانة، دع الأفعال الأخيرة لضباط الحكومة البريطانية تجيب على هذه الأسئلة... نحن لا نتردد في القول بأن هذا الانتهاك والإهانة الذى ارتكبه الضابط البريطاني بأمر صريح من قائد البحرية البريطانية، لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم المتحضر الذى

يربط بين جرائم القتل بحق أفراد أبرياء وغير مشتبه بهم، وبين اساءة استخدام مبدأ التحكم في سلوك دولة تتظاهر بالصداقة، وتستقبل الضيافة من دولة أخرى"(١٠٠).

كما رأت نفس الصحيفة في نفس العدد السابق أن الأمريكان قد بذلوا قصارى جهدهم للحفاظ على السلام قائلة: " لقد بذلنا قصارى جهدنا للحفاظ على السلام وعلاقة الصداقة، وتحملنا الإهانات التي كانت بريطانيا نفسها ستعتبرها بمثابة إعلان حرب إذا ارتكبناها من قبلنا، لقد أرسلنا وزيرًا تلو الآخر، ولم نترك وسيلة دون أن نحاول الحصول على العدالة البسيطة والتحرر من الظلم. ولكن وجدنا حبنا للسلام يوصف بالجبن، وخضعنا للنهب المدمر لتجارتنا". كما وصفت الصحيفة الرجال الذين كانوا على متن السفينة " بأنهم كانوا مواطنين في بلد مستقل، مواطنين أصليين في بلد محايد، مجبرين على القتال على متن سفينة حربية ضد قوة محايدة صديقة. كان هذا حقهم كرجال، كان من واجبهم كمواطنين صالحين أن ينتهزوا الفرصة للتحرر من العبودية..."(١٠١).

كما أعلنت صحيفة National Intelligencer أن بريطانيا العظمى قامت بعمل غير مبرر، وهو ما يبرر إعلان الحرب من جانبنا، وأن هذه الحرب ستكون مفيدة لأنه " يمكننا أن نجعل بريطانيا تقف على أقدامنا، يمكننا تدمير مصانعها، وتجويع مستعمراتها، والاستيلاء على كندا(١٠٢) ونوفا – سكوشيا Nova–Scotia، في حين أن الضرر سيكون أمرًا تافهًا بالنسبة لنا، حيث يمكننا أن نزود أنفسنا بوفرة من السلع الأجنبية، كما يتم امدادنا الآن بالبحارة"(١٠٣).

استهدفت الصحف بشكل متزايد مسألة القمع، ونددت صحيفة Eastern Argus بغضب "بسرقة الرجال" وهاجمت البريطانيين بعبارات لا لبس فيها قائلة " لا يكتفون بسرقتنا في البحر بل يغزون سواحلنا، ويتحرشون بسفننا عند مدخل موانئنا، ويسحبون منها مواطنينا الذين يمرون فقط من ميناء إلى آخر". وفي دومفريز بولاية فيرجينيا أعرب الحاضرون أن الأدميرال بيركلى "مثل نيرون وكاليجولا، قد أقام نصبًا تذكاريًا، العار في ذكراه، والتي ستنزل إلى الأجيال القادمة"(١٠٤).

وأظهرت الصحف وقرارات تلك الفترة روحًا شبيهة بالحرب، لكنها خففت مع الرغبة في انتظار قرار الرئيس. وكتب إلبريدج جيري Elbridge Gerry عضو مجلس النواب السابق في أغسطس عام ١٨٠٧: "إذا لم يكن بالإمكان الحصول على تعويض وطني عن هذا التدمير المتعمد للبحارة لدينا"، فإن "السلام ... سيكون ضارًا ومخزيًا وحتى إجراميًا". لكنه يمضي قائلاً:" إن التعهد الذي قدمه الرئيس في إعلانه الممتاز، باتباع كل إجراء قد توجهه السياسة أو الحكمة أو الثبات الجيد، من أجل معالجة هذه المظالم الوطنية، لا يترك سوى خط واحد من السلوك للمواطنين في دعم كبير وحازم وقوى للسلطة التنفيذية العليا للأمة"(١٠٥).

وذكر المؤرخ يانكى فارمر Yankee Farmer أن الصحف العامة التي كانت في الواقع وسيلة نقل لغة إدارتنا قد أخبرتنا، وعلمنا أيضًا أن العديد من الرجال ذوى النفوذ الكبير داخل الإدارة وخارجها، يتفقون مع الصحف العامة في إعلان " أن الحرب سوف تندلع على الأرجح"، وأنه أمر لا مفر منه، مالم تتمكن حكومة بريطانيا العظمى من تقديم تعويضات كافية عن الهجوم على فرقاطتنا تشيزابيك. كما أدان الإدارة في اهمالها للشؤن العسكرية بقوله" إنه أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنسبة لأمة تحكمها إدارة لا تفتقر للمواهب العسكرية فحسب، بل تعترف دائماً بمعارضتها لكل شئ مثل الاستعداد العسكرى..."[١٠٦]. وبذلك عارضت الصحف الأمريكية هذا الهجوم المشين ورأت ضرورة اعلان الحرب على بريطانيا العظمى وقطع التجارة معها لإذلالها وتجويع شعبها.

ومن ليفربول في الجانب البريطاني أعربت مقالة بعنوان " الحرب مع أمريكا " أنه تمت إثارة أمريكا من خلال عمل عدائى بين فرقاطة أمريكية وأخرى بريطانية، والذي قتل فيه عدد من الرجال في محاولة لتفتيش الفرقاطة الأمريكية التي تمت مقاومتها. ومن الصعب وصف الذعر الذي سببه هذا الحادث بين التجار الذين كانوا يفكرون في الاحتمال المجرد لحرب أمريكية والذى يعد أمرًا مرعبًا. إننا نخطئ ونأمل بشدة ألا ننغمس في مسار من الأعمال العدائية التي لا معنى لها مع أمة كانت لمدة ١٧ عامًا مسرحًا مربحًا بالنسبة لأوربا. إن سبعة ملايين من صادراتنا السنوية لها سوقها في أمريكا، وبالرغم من أن انتقام أمريكا يعتمد على تجارتها الخارجية، فإن حجمها الناتج عن ذلك سيؤدى قطعًا للقطيعة مع إنجلترا. ومع ذلك فإن مساؤى المنافسة ترجح ضدنا. فبينما كنا نزيد من أعباءنا العامة، كانت أمريكا تغير اقتصادها الداخلى، وتوسع مصادر ازدهارها التجارى. كما أكد المقال أنه سوف تتعرض المستعمرات البريطانية في الهند الغربية لأضرار مادية بسبب الحرب، وسيعج المحيط الأطلسي بعدد لا يحصي من المجانين، مما سيسبب إزعاجًا كبيرًا لتجارتنا، وسيؤدى إلى تدمير مصنوعاتنا.لا ينبغى لحكومتنا أن تنسي العديد من وسائل الضغط التي تمارسها فى المحيط مثل تفتيش السفن المحايدة، أو السماح أو منع إنزال مختلف فروع التجارة المحايدة، والتي من شأنها أن تؤدى إلى خسارة الأمريكيين[١٠٧].

وبالرغم من الحادث وتدمير الفرقاطة الأمريكية وطاقمها إلا أنه تمت محاكمة كل المسئولين عن تشيزابيك بما فيهم الكومودور بارون نفسه.

وجهت المحكمة العسكرية العامة تهمة الاهمال للكومودور جيمس بارون لعدة أسباب أولاً: الاهمال في أداء الواجب الموكل إليه. حيث لم يقم بزيارة الفرقاطة تشيزابيك طوال فترة تواجدها في هامبتون رودز Hampton Roads وقبل توجهها إلى البحر، وعندما زارها لم يقم بفحص حالتها.

ثانيًا: اهمال احتمال الاشتباك، وإعداد سفينته للعمل. فقد كانت هناك تهديدات معينة من جانب قائد سفينة حربية بريطانية، ومثل هذه التهديدات معروفة للجميع، وكان يجب الاستعداد لها، ولكنه أهمل اخلاء سفينته للعمل برغم التهديد باستخدام القوة، وضرب السفينة. ثالثًا: فشل في تشجيع نفسه وكبار ضباطه ورجاله على القتال بشجاعة. حيث لم يستخدم أى إجراءات سريعة وضابطة لإعداد سفينته للمعركة. رابعًا: لم يبذل قصارى جهده للاستيلاء على السفينة ليوبارد أو تدميرها وهى السفينة التي كان من واجبه مهاجمتها. وبناء عليه تم محاكمة باقى المسؤلين عن السفينة تشيزابيك مثل تشارلز جوردون Charles Gordon وهو قائد رئيسى في البحرية الأمريكية بتهمة الاهمال في أداء الواجب الموكل إليه... كما رفض جيمس بارون تقديم أى دفاع(١٠٨).

وبذلك وجدت المحكمة العسكرية أن الكومودور بارون: قد"أهمل في احتمال الاشتباك، واخلاء سفينته من أجل العمل: وفشل في تشجيع شخصه وضباطه الأدنى ورجاله على القتال بشجاعة: ولم يبذل قصارى جهده لأخذ أو تدمير سفينة الحرب المذكورة ليوبارد، وهى السفينة التي كان من واجبه مواجهتها". وتم إيقافه عن القيادة لمدة خمس سنوات، بدون أجر أو مكافأة (١٠٩). لقد أزعج تعامل بارون مع تشيزابيك العديد من الأمريكيين. وحقيقة أن البريطانيين قتلوا بحارة أمريكيين، كان مروعًا بما فيه الكفاية، لكن عدم استجابة السفينة أحرج المواطنين. وقد ألقى ضباط تشيزابيك اللوم على قباطنهم بسبب سوء أداء السفينة. وكان لوصمة العار عواقب وخيمة، فقد حكم الملازم ويليام ألين William Allen والذى كان له الفضل في إطلاق البندقية الوحيدة ضد السفينة ليوبارد، على تصرفات بارون بأنها تتسم " بالخسة والجبن"، وعقد العزم على التصرف بشجاعة أكبر في ظروف مماثلة. وكتب " كنت أتمنى أن أموت بلا شفقة ولا أنسي، ولا تذرف أى دمعة على ذاكرتى على شاطئ قاحل، ولتبيض عظامى في الشمس، تقصفها العاصفة القاسية ولا يلطخ اسم ألين بالعار". ومن ثم يرى البعض أنه لم يكن بمقدور بارون أن يفعل أى شيئ سوى الاستسلام، لأنه لم يكن لديه سوى مسدس واحد جاهز للاستخدام، وتم اطلاقه مرة واحدة فقط(١١٠).

وبالفعل لم تكن الفرقاطة تشيزابيك مستعدة للمعركة لأن بعض بنادقها لم يتم تركيبها بشكل آمن في عرباتهم، كما أن أعواد الثقاب لم تكن معدة، وأن بعض كباشها لم تكن في أماكنها الصحيحة. كما أن مشاة البحرية التابعة لها لم يتم تزويدهم بالخراطيش الكافية، ولم تكن بالحجم المناسب. كما كان الطاقم جديدًا وغير مدرب ولكن كان المدفعي وزملاؤه يبذلون قصارى جهدهم لتمرير ما هو مطلوب(١١١). ويؤكد ذلك ما كتبه أحد الرجال إلى صديقه في مدينة نيويورك عندما قال:" ما الذى يمكن أن يقصدوه بحق السماء من خلال تطبيق مصطلح الجبان على سلوك القبطان ليوبارد؟ يتلقى أحد الضباط أمرًا ايجابيًا من قائده الأعلى "عليك أن توقف مثل هذه السفينة وتطلب منها بعض الرجال الموجودين على متنها. وإذا لم يستسلموا لك فيجب عليك إجبارهم بالطريقة العادية" أى أطلق النار على السفينة حتى تمتثل". ووفقًا للمذهب القديم

والجديد للعالم كله، فإن التردد في الامتثال سيكون بمثابة جبن لدى الضابط وبالتالى يعاقب بالعار والموت. لكننا مصابون بفلسفة جديدة، ونتصور أن لنا الحق في وضع قوانين متميزة تناسب مصلحتنا في كل مناسبة تحدث." ياله من شئ وضيع، رث، وجبان ... كان اطلاق النار على سفينة لم تكن قادرة على المقاومة"(١١٢).

وهكذا كان الوضع المزرى للسفينة وعدم فحص حالتها وإعدادها للعمل قبل خروجها كان سببًا رئيسًا في عدم تمكنها من الدفاع عن نفسها، بل وضربها والقضاء على ما بها من ضباط وبحارة. ويرجع ذلك للإهمال الشديد من قبل إدارة جيفرسون في الاهتمام بالشئون العسكرية والحربية.

التزم الرئيس جيفرسون بتقليص حجم الجيش وخطط لاستبدال القوة البحرية الكبيرة التي بدأها الرئيسان واشنطن وآدامز بزوارق دفاع ساحلية مسلحة بشكل خفيف وتديرها ميلشيات متطوعة. وتم تجهيز معظم القوات البحرية في زمن جيفرسون بعدة أنواع من السفن الحربية. كانت أكبر السفن تسمى سفن الخط أو البوارج. وكان لدى البحرية الأمريكية قوة صغيرة من الفرقاطات، تم بناؤها خلال إدارة آدامز، وورثها الرئيس جيفرسون. كما كان جالاتين داعمًا رئيسًا لخطة جيفرسون للزوارق الحربية بسبب انخفاض تكلفة بناء الزوارق الحربية مقارنة بالفرقاطات والبوارج. وعندما هاجمت الفرقاطة البريطانية إتش إم إس ليوبارد الفرقاطة الأمريكية يو إس إس تشيزابيك في خليج تشيزابيك، أقنع الحادث المحرج جيفرسون بالحاجة إلى المزيد من الزوارق الحربية. ورأى جالاتين أنه "يجب أن نبني كل تلك [الزوارق الحربية] المطلوبة لولاية ميسيسيبي، والحفاظ على وجودها في وقت الحرب الأوروبية في الموانئ الأخرى". كما أرسل إلى جيفرسون مذكرة تدابير تحضيرية، « يمكن أن تعتمدها السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالحرب والدفاع والهجوم». وتحت عنوان «الزوارق الحربية والدفاعات المائية» أوصى جالاتين بتخصيص أموالاً كافية لإكمال جميع الزوارق الحربية قيد الإنشاء وشراء مواد لبناء المزيد(١١٣). وبذلك كانت الزوارق الحربية أفضل خيار لجيفرسون للدفاع البحري من وجهة نظره، بينما كانت البحرية البريطانية تمتلك العديد من البوارج البحرية الكبيرة، مما ساهم في سرعة القضاء على الفرقاطة الأمريكية تشيزابيك وتدميرها.

كان جيفرسون غاضبًا جدًا بسبب التجاوزات الانجليزية لحقوق المحايدين لدرجة أنه لم يعد يزعج نفسه بالخطر المتمثل بأن " من لديه جيوش قد يكسب سيطرة البحر". واعترف بتغير موقفه بالاعتراف بأنه " من المؤلم أن يتم إجبارنا أن نتمني النجاح لبونابرت، وأن ننظر إلى انتصاراته علي أنها خلاصنا". فلم يكن يتوقع قط أن يتم وضعه في هذا الموقف. لكن الانجليز كما قال " مستبدون في البحر بنفس القدر كما هو على الأرض، وهذا الاستبداد يؤثر علينا في كل نقطة من نقاط الشرف أو المصلحة، وفيما يتعلق بما يفعل نابليون، دعونا نثق في فصل الحوادث"(١١٤). وفي منتصف صيف عام ١٨٠٧، وسط غضب الشعب الأمريكي، أعلن جيفرسون تمرده قائلاً: "إذا قدمت لنا إنجلترا العدالة التي نستحقها، سيكون ذلك حافظة

للسلام، ولكني لا أتوقع ذلك." "وإذا كان يجب علينا أن نخوض حربًا، فإن الوقت مناسب، حيث إن إنجلترا مشغولة بنابليون"[١١٥].

وقد رأى أحد المواطنين أن الزعماء الديمقراطيون قد خدموا فرنسا من خلال استفزاز إنجلترا قائلاً:" وفيما يتعلق بالتهديد والغضب الذى ظهر بمناسبة المخالفة البريطانية، فإننى أعتبرها كاذبة من جانب أولئك الذين يروجون لها. ويؤثر عليه الزعماء الديمقراطيون من أجل بث كراهية أشد شراسة بين الناس لبريطانيا. لقد خدموا فرنسا كما يتصورون من خلال استفزاز إنجلترا، وهذا يكفيهم ويكفى اليعاقبة... وأنا على قناعة بأن كرهنا العام لبريطانيا العظمى منذ عدة سنوات مضت، قد تم غرسه في الأذهان من قبل أولئك الذين هم عملاء لفرنسا. إن فرنسا التي تدين لها أمريكا(إذا كانت بالفعل مدينة لأى أحد) ليست فرنسا التي ينتسب إليها هؤلاء الأشخاص الآن. ومن ثم فإن هذه القضية برمتها، والتي بسببها تم اطلاق الكثير من الإساءات غير الرجولية ضد البريطانيين، من الواضح أنها ذات أصل أمريكي. ومهما كانت المشاعر العدائية التي قد تحملها إنجلترا في صدرها ضد أمريكا، فهى ليست سوى نتيجة طبيعية للإساءات والإهانات المتكررة التي يوجهها الحزب الحاكم. ومهما كانت الشرور التي قد تلحق بأعمال تشيزابيك فإنها تعزى بحق إلى عدم الشرعية والحماقة في إيواء وحماية المتمردين. لقد انحرف الفيدراليون لصالح فرنسا. ووضعوا في وسعهم اللعب بشكل أكثر صرامة في مصلحة نابليون– فقد أشعلوا عداوات جديدة وأكثر استدامة بين هذا البلد وبريطانيا"[١١٦].

لم يكن سلوك جيفرسون هو سلوك رجل يحمله الطابع العاطفي، لأن الرد الواضح علي مثل هذه الإهانة كان الحرب. وبدلاً من ذلك أمر جميع السفن المسلحة من بريطانيا العظمي بمغادرة المياه الأمريكية. كان جيفرسون مهتمًا " بالوسائل السلمية لمعالجة التجاوز" أكثر من اهتمامه بالحرب. وأعلن أنه يريد منح الجاني فرصة للتعويض عما ارتكبه من جرم، ومنح التجارة الأمريكية الوقت لإعادة سفنهم وممتلكاتهم إلى الأراضى الأمريكية في حالة الحرب. وأخيرًا السماح للسلطة الدستورية (الكونجرس) بتحديد مسألة الحرب. وأكد ذلك ما كتبه إلى صهره حيث قال:" العقل وعرف الدول المتحضرة يستدعيان منا أن نمنحهم فرصة للإنكار والتعويض. ومن المهم أيضًا لمصالحنا الخاصة، وهي جوهر صناعة الحرب، أن نمنح وقتًا لتجميع تجارنا لسفنهم وممتلكاتهم، ولبحارتنا الموجودين حاليًا في البحر"[١١٧].

وهكذا فشلت المحاولات الأمريكية للتفاوض السلمي، وكانت إنجلترا تعلم جيدًا أنها قد ارتكبت جريمة خطيرة، وكانت تعلم أن الجمهورية الشابة تكره الحرب... وانتهى الوضع بأن أرسلت جورج روز إلي الولايات المتحدة للتفاوض مع الرئيس ووزير خارجيته ماديسون. ولكن بعد أن فشلت كل محاولات السلام واجه الرئيس جيفرسون أحد أمرين إما الذهاب إلى الحرب، أو اعلان الحظر[١١٨]، وكونه يكره البديل الأول،

فقد اختار البديل الثاني ألا وهو الحظر الذي كان يهدف إلى حماية التجارة الأمريكية وإيقاظ الدول الأوربية لضرورة احترام حقوق المحايدين(١١٩).

كان تصرف بريطانيا في قضية تشيزابيك – من وجهة نظر جيفرسون – مجرد مثال متطرف علي الحقد الذي كانت تحمله دائمًا للولايات المتحدة. وقد تجنب الحرب لأن لديه وسائل أفضل لضرب بريطانيا وهي قطع التجارة الأمريكية اسميًا مع كل دول أوربا، والتي كانت في الواقع موجهة ضد الجزر البريطانية، لأن البحرية البريطانية قد خنقت بالفعل التجارة مع جميع البلدان الخاضعة لسيطرة بونابرت. وفي الفترة من يونيو إلى ديسمبر عام ١٨٠٧ شجع رد جيفرسون الوديع علي الفظائع البريطانية المحاربين علي مواصلة مساراتهم بشأن حقوق المحايدين. فكانت النتيجة رفض المطالب الأمريكية بالتعويض، وإنفاذ مرسوم برلين، والوعد بسياسات تأثير أكثر صرامة، والأمر الصادر من المجلس في ١١ نوفمبر عام ١٨٠٧، بإجبار السفن الأمريكية علي دخول الموانئ البريطانية لدفع ثمن الإذن بالتجارة مع القارة (١٢٠).

لا يمكن أن يكون هناك شك في أهمية القمع كعامل محفز في الحصار. وفي أعقاب الهجوم على تشيزابيك، ناضل جيفرسون لإيجاد مسار عمل يحافظ على شرف الولايات المتحدة، ويتجنب توريط الأمة في الحرب. لقد تمسك بالأمل في أن تستجيب بريطانيا العظمى لقضية تشيزابيك بالتخلي عن القمع. وأوضح جيفرسون للكاتب توماس بين Thomas Paine أن مثل هذا التنازل من جانب بريطانيا من شأنه أن يقطع شوطًا طويلاً في إصلاح العلاقات الأنجلو– أمريكية قائلاً: « لو أنهم حسموا مسألة القمع من أعماقنا، فسأكون سعيدًا جدًا بإسقاط كل المحاولات للتوصل إلى معاهدة، وإتخاذ الترتيبات التجارية اللازمة من خلال اللوائح التشريعية لتنظيم التجارة، ولكن القمع لم يحدث إلا ضدنا، وعلينا أن نترك الأمر لتسوية ذلك بأنفسنا"(١٢١).

لقد كان المؤرخون الأوائل كرماء للغاية في تصديق الحكومة البريطانية بأنها لم تكن تنوي إجبار أي أمريكي على الخدمة البحرية بين عامي ١٧٩٣ و١٨١٢. وبالرغم من عدم وجود دليل دامغ لإثبات أن الوزراء البريطانيين قد صاغوا سياسة متعمدة لإجبار الأمريكيين على الانضمام إلى البحرية الملكية، فقد سمحوا لعصابات التجنيد باستخدام مبدأ الولاء الذي لا يمكن دحضه للقبض على أكبر عدد ممكن من الرعايا البريطانيين السابقين. وكان الحل الوحيد الذي توصلت إليه بريطانيا مع الولايات المتحدة بشأن القمع قد جاء في أعقاب قضية تشيزابيك في يونيو عام ١٨٠٧، حيث أنهى إعلان الملك الصادر في ١٦ أكتوبر عام ١٨٠٧ إمكانية الإجبار المستقبلى من سفن البحرية الأمريكية، لكنه أكد من جديد على حق بريطانيا في استبعاد رعاياها من السفن التجارية الأمريكية. كما أصدر الأدميرال البريطاني تعليماته إلى ضباطه بتجاهل كافة إجراءات حماية الجنسية الأمريكية التي لم يصدرها مسؤولو الجمارك الأمريكية(١٢٢).

كما عبر التماس صامويل بيدل Samuel Biddle وآخرون من المواطنين الأمريكيين عن استيائهم من الهجوم البريطاني علي تشيزابيك في ٢٧ اكتوبر عام ١٨٠٧ مما جعل الرئيس يحيله للعرض على مجلس النواب حيث جاء فيه " هل الاستقلال الوطنى حلم، هل يجوز لبريطانيا العظمى أو أي دولة أخرى أن تدخل أراضينا بكل بساطة، وتسيطر على من تشاء بحجة أن هذا الرجل من رعاياها، وأن هذا الرجل يعمل لديها... وهنا يوجد مجرم، وهناك هارب!. إن سفننا الوطنية هي أراضينا في أي مكان توجد فيه في العالم، بل وأكثر من ذلك بكثير، فما بالك، عندما يكون ذلك ضمن حدودنا وسلطتنا القضائية المعترف بها، نحن لا نهتم بمن هم الرجال المطلوبون من تشيزابيك، ولا يهمنا من أين أتوا؟ أو أين ولدوا؟ أو من أعلن الولاء لهم؟. ولو أنهم فروا من أوربا ملطخين بالدماء، لما كان لأي قوة أجنبية الحق في غزو أراضينا، ولم يكن لأى ضابط أجنبي، مدني أو عسكري، الحق في ممارسة مهامه ضمن حدودنا...هل يكون الادعاء ليس بالخيانة ولا بالقتل ولا بارتكاب جناية، بل مجرد الادعاء بالهروب من الخدمة... ربما تعتمد إنجلترا على انقساماتنا، ولكنها مخطئة لقد أدى العنف الذى ارتكبته في سلوكها إلى توحيد أمريكا كلها. نحن لا نحكم على ما نسمعه فحسب، بل ما نراه فيما بيننا"(١٢٣).

كما ذكر مستر بلونت MR. Blount رئيس لجنة التحقيق في مخالفات الإعتداءات داخل الموانئ والمياه الأمريكية" يبدو من رسالة رئيس الولايات المتحدة أن السفينة تشيزابيك قد غادرت مينائها، وتم الهجوم عليها في المحيط الرئيسى، على مسافة أكثر من فرسخ بحرى من شواطئ الولايات المتحدة؛ ولم نطالب قط، بموجب أى قانون صادر عن الهيئة التشريعية أو التنفيذية، بالولاية الإقليمية لأكثر من دورى بحرى من الشاطئ. ولم يكن من المفهوم أن هذا الهجوم تم على مسافة ثلاثة فراسخ، ومن الواضح أنه خارج أى بحر ادعت الولايات المتحدة أنه بحرًا اقليميًا. ولم يكن في الخليج أو داخل أى نتوء أو رأس لجعله اقليميًا. وفي هذه الحالة يجب اعتبار الانتهاك قد ارتكب في البحر، وبالتالى فهل نغفل كليًا عن إحالة التحقيق في هذا الموضوع... وإذا كان هناك موضوع يتطلب اهتمامًا خاصًا من الكونجرس فهو هذا الهجوم على تشيزابيك، وإذا كان هناك موضوع شعرت فيه الأمة كلها بمشاعر موحدة، فهو هذا الغضب، وإذا كان هناك موضوع يتعلق بمسألة الحرب أو السلام، فهذا هو. وبما أن جميع الرجال الذين تم أخذهم من تشيزابيك يعتبرون بريطانيين؛ فلم يكن لديهم الحق في أخذ رجل من سفينة مسلحة عامة تابعة للولايات المتحدة"(١٢٤).

كما رأى بارنت جاردينير Barent Gardenier عضو الكونجرس الفيدرالى في ١٠ نوفمبر عام ١٨٠٧ أن " الهجوم على تشيزابيك في ٢٢ يونيو الماضى، قد استدعى من الأمة تعبيرًا عالميًا عن الإشمئزاز ؛ وموجة من الشتائم تجاه تلك الإهانة الجريئة، ترددت من كل ميناء في الاتحاد". وأشار جون مونتجمرى John Montgomery وهو جمهورى أن " الدماء النتنة من مواطنينا، وكرامة الأمة المهانة

تتطلب انتقامًا مرضيًا أو انتقامًا سريعًا". بينما ذهب المنشق الجمهورى جون راندولف إلى أبعد مما قاله مونتجمرى واقترح غزو كندا ونوفا سكوشيا وجامايكا. وفي ١٧ نوفمبر أعلنت لجنة تابعة للكونجرس أن هجوم ليوبارد كان " انتهاكًا صارخًا للسلطة القضائية للولايات المتحدة"(١٢٥).

وقد جاء في التقرير الصادر عن لجنة التحقيقات أن الاعتداءات والانتهاكات العديدة لولايتنا القضائية، التي ارتكبت مؤخرًا داخل موانئنا ومياهنا من قبل السفينة الحربية البريطانية، سواء كان ينبغى اعتبارها آثارًا بأوامر ايجابية من الحكومة البريطانية والتي أدت في السابق إلى مقتل مواطننا جون بيرس، وارتكاب العديد من الأعمال الأخرى التي لا تنسى، والمثيرة للغضب والمزعجة، هى أدلة مقنعة على ضرورة وضع موانئنا ومرافئنا، بأسرع ما يمكن في وضع يسمح بحماية الأشخاص والممتلكات من مواطنينا الذين يعيشون في مدننا الساحلية؛ أو الذين يبحرون في مياهنا الإقليمية من الإهانة والإصابة والحفاظ على الاحترام للسلطات القائمة في البلاد. إن اللجنة بعد أن نظرت في الموضوع بشكل ناضج، ترى أن الحماية المطلوبة يمكن توفيرها عن طريق البطاريات البرية والزوارق الحربية، كما تم حثهم على الاعتقاد أنه من خلال الجمع بين هاتين السلطتين واستخدامهما، يمكن توفير حماية فعالة، حتى لأهم مدن الموانئ البحرية لدينا ضد السفن من أى حجم غير مصحوبة بجيش(١٢٦).

كما طالب مستر جون داوسون Mr. John Dawson بزيادة عدد مشاة البحرية عن طريق زيادة عدد الرجال الإضافي. وضرورة أن ينص القانون على التجهيز السريع لجميع الفرقاطات، وغيرها من السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة، وبناء سفن مجهزة بالبنادق لتكون أكثر فعالية(١٢٧). وقد أراد مستر سميل MR. Smilie تقديم ملاحظة واحدة إشارة إلى ما قيل فيما يتعلق بالهجوم على تشيزابيك الذى تم دون اختصاصنا القضائي بأنه "أينما توجد سفننا المسلحة، فهناك نطاق اختصاصنا القضائى". بينما كان يأمل مستر دانا MR. Dana في اتخاذ بعض الخطوات من أجل سلامة البحارة. ورأى أن الحكومة البريطانية سوف تتنصل من سلوك أدميرالها بالهجوم على تشيزابيك. وتساءل هل يرضي هذا شعب الولايات المتحدة؟(١٢٨). وبالفعل تنصلت بريطانيا من سلوك أدميرالها ولم تفعل شيئا من شأنه أن يهدئ من مشاعر الأمريكان وتقضى على الغضب الأمريكي تجاه هذا الفعل المشين.

وبذلك ظل اسم تشيزابيك مألوفًا، وتصدر الصحف الانجليزية والأمريكية لسنوات عديدة. كما كان الهجوم الوحشي على تشيزابيك من قبل السفينة البريطانية ليوبارد في عام ١٨٠٧، أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى حرب عام ١٨١٢(١٢٩). وقد تم التلاعب بالحادث من قبل الدبلوماسيين. وكان من المفترض أن يتم التكفير عن الإهانة؛ ولكن الجرح لم يلتئم أبدًا، وظل يغلى في الحضن الأمريكي(١٣٠). وأثار هذا الحادث عاصفة من الاستياء، لم تهدأ تمامًا حتى تم محو الإهانة بالدم الذي سال في حرب عام ١٨١٢. وقد ذكر المؤرخ هنري آدمز أنه " للمرة الأولى في تاريخهم، يتعلم شعب الولايات المتحدة في يونيو ١٨٠٧،

شعور العاطفة الوطنية الحقيقية"[١٣١]. وهكذا فلولا قضية تشيزابيك لاستمر حياد أمريكا المربح وتجارتها المحايدة التي جنت من ورائها ثروات طائلة، وأثرى من خلالها العديد من الأمريكيين.

كما رأى أحد الأمريكيين أنه إذا كانت إنجلترا قد أخطأت في حقنا من خلال إكراه البحارة على الخدمة العسكرية – ولا داع للتساؤل عن مدى صحة القمع في حد ذاته: فهذا السؤال يتعلق فقط ببريطانيا العظمى ورعاياها – فعلينا أن نتذكر أن بونابرت لا يكره (يجند) رجال البحر فحسب، بل يستخدم التجنيد الإجبارى لرجال الأرض ذوى الطبيعة الأكثر معاناة في جميع أنحاء فرنسا وهولندا وإيطاليا وويستفاليا، وربما في جميع أنحاء بافاريا وبلدان أخرى. أما بالنسبة لحق البحث عن البحارة البريطانيين في السفن الأمريكية فقد تم في البداية بطريقة غير مدروسة، وتم اختطاف بحارة أمريكيين في كثير من الأحيان، وكذلك البريطانيين؛ لكن اختفت مؤخرًا هذه التظلمات بطريقة ما، وبدت الحكومة البريطانية أكثر رغبة في تعديل هذه النقطة من تعديلنا. يبدو أننا نرغب في مقاومة حق البحث عن البحارة بدلاً من تنظيمه، ولكن الحق يجب أن ينظم، لأن الدول الأخرى إلى جانب إنجلترا عازمة للحفاظ على هذا الحق. فكما علمتنا التجربة؛ وعندما يظهر الفرنسيون من جديد في البحار سيبحثون عن بحارة العديد من الدول التابعة، كذلك عن بحارة أعدائهم؛ ومن المؤكد أن مطالبهم بشأن هذه المواضيع لن يتم مقاومتها... ويجب ألا ننسي الاهتمام الكبير الذى أبداه الضباط البريطانيون في وقت متأخر، ليس فقط لمساعدة سفننا عندما تكون في محنة، ولكن في حمايتها من الأذى من الكونفدرالية الفرنسية، من خلال منحهم ميزة القافلة، أو بمنحهم معلومات استخباراتية عن موقع العدو أو مخططاته[١٣٢].

كما تحدث مستر لويد في كلمته التي وجهها إلى مجلس الشيوخ في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٠٨ عن القمع البريطاني قائلاً: كانت هذه التهمة موجودة منذ عام ١٨٠٦ وحتى وقتنا هذا، لكن المشهد قد تغير الآن، فلم يكن لدينا آنذاك مرسوم برلين، أو مرسوم ميلان، أو مرسوم بايون؛ ولم يتم خرق سفننا بشكل عشوائي في المحيط... وحول هذا الموضوع قال وزير الخارجية للجنرال أرمسترونج " إن احراق السفن المحايدة المتحجزة في أعالى البحار هو الأكثر ايلامًا من بين جميع الأساليب التي يستخدمها المتحاربون بالقوة بما يتعارض مع الحق. وبقدر ما يكون ذلك خاليًا من الاعتذار على الأقل يكون بمثابة التبرير أو الانصاف". فهل تم الحصول على هذا الإنصاف من قبل؟ على حد علمى أو اعتقادى لم يحدث ذلك قط" [١٣٣].

ومنذ قضية تشيزابيك وحتى اعلان الحرب ١٧ يونيو عام ١٨١٢، لم يحدث القمع بشكل متكرر، واستمرت الحكومة البريطانية في إعطاء الأوامر الصارمة لقادتها، بعدم التحرش بالبحارة الأمريكيين. وكان الوزير البريطاني فوستر Mr. Foster قد طلب من الحكومة الأمريكية أن تزوده بأسماء الأمريكيين المجندين حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريحهم فورًا [١٣٤].

وقد توصل الدبلوماسيون البريطانيون والأمريكيون في نوفمبر عام ١٨١١ إلى اتفاق لإعادة البحارة وتعويض عائلاتهم... ولكن مهما كان الرضا الذى شعر به الأمريكان فلم يدم طويلاً. وقد أسر الرئيس ماديسون للسناتور جون كوينسي آدامز John Quincy Adams بأن" التعويضات التي تم دفعها عن الهجوم على الفرقاطة الأمريكية تشيزابيك، قد أخرجت شظية واحدة من جراحنا"(١٣٥). وبحلول ربيع عام ١٨١٢ أشارت رسالة ماديسون الحربية إلى الكونجرس بوضوح إلى أن "آلاف المواطنين الأمريكيين... انتزعوا من بلادهم ومن كل شيء عزيز عليهم، وتم جرهم على متن سفن حرب تابعة لأمة أجنبية، وتعرضوا في ظل تنوع انضباطهم، للنفي إلى أبعد المناخات وأكثرها فتكًا" (١٣٦). وهكذا كان الهجوم على تشيزابيك بمثابة علامة فارقة ونقطة تحول في تاريخ العلاقات البريطانية الأمريكية.

خاتمة:

إن القمع والعمل القسرى والقتل غير الضرورى لأبناء الوطن على أيدى البريطانيين سيبقى لفترة طويلة ماثلاً في أذهان الأمريكيين. فقد عانى من القمع ما يقرب من ٦٥٠٠ بحار أمريكي على أيدى البريطانيين. وظلت ذكري القمع في أذهان الأمريكيين، ولا سيما قدماء المحاربين حتى عام ١٨١٢. ووجد الاقتراح البريطاني بالسماح لسفنهم الحربية بإيقاف السفن التجارية الأمريكية وتفتيشها، استقبالًا باردًا جدًا في الولايات المتحدة. فسواء كانت سفنهم تحمل شحنات مشروعة أم لا، فإن السماح للطرادات البريطانية بإيقاف السفن الأمريكية كان لعنة: فالحق في البحث يساوى الحق في القمع والحق في الاستعباد. ومن ثم دفعت معارضة القمع المقاومة إلى وقف وتفتيش السفن الأمريكية في أعالي البحار(١٣٧).

وقد قدمت الولايات المتحدة مثالاً صارخًا على عدم الحكمة في اللجوء إلى الحرب كوسيلة لإصلاح الإصابات. ففي عام ١٨١٢ أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد بريطانيا العظمى، بسبب بعض الأوامر في المجلس لزعزعة التجارة المحايدة؛ وأيضا بسبب الحق الذي تطالب به وتمارسه بريطانيا في التفتيش والبحث عن رعاياها من السفن التجارية للدول الأخرى عندما تكون في أعالي البحار. وتم إلغاء الأوامر البغيضة قبل وصول أخبار الحرب إلى إنجلترا، واستمرت المنافسة فقط بسبب القمع. وفور تلقي معلومات استخبارية في أمريكا تفيد بإلغاء أوامر المجلس، اقترح القادة البريطانيون تعليق الأعمال العدائية، على افتراض أنه مع إزالة أحد الأسباب البارزة للحرب، يمكن استعادة السلام. ولكن حكومة واشنطن لن تستمع إلى أي تسوية، فقد ذكر وزير الخارجية: أن " الهدف الرئيس للحرب هو الحصول على تعويض ضد الممارسة البريطانية للقمع" (١٣٨). ومن ثم فقد سحبت الولايات المتحدة السيف، وألقت الغمد رسميًا؛ وتم التعهد بشرف الجمهورية مرارًا وتكرارًا لإنقاذ رجالها البحريين من هذا الادعاء القمعي من جانب بريطانيا العظمى(١٣٩).

وهكذا كان يُنظر تقليديًا إلى القمع أو الاستيلاء القسري على البحارة الأمريكيين من قبل البحرية الملكية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على أنه السبب الرئيس لحرب عام ١٨١٢. واعتبر الأمريكيون في ذلك الوقت القمع عملاً متعمدًا وغادرًا ارتكبته قوة أجنبية ضد رجال أبرياء. على الرغم من أن العلماء المعاصرين يشككون في المدى الحقيقي لهذه الممارسة وتأثيرها كمقدمة للحرب – بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٥، إلا أن البريطانيين أكرهوا أقل من ١٠٠٠٠ أمريكي من إجمالى عدد السكان البالغ ٣،٩ إلى ٧،٢ مليون – إلا أن القمع أثار الغضب الشعبي، مما أثار الكونجرس في العمل التشريعي ورفع التوترات الدبلوماسية مع بريطانيا(١٤٠).

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها الرؤساء الأمريكيون، بدءًا من جورج واشنطن وحتى جيمس ماديسون، لإنهاء هذا التهديد للأمريكيين وللسيادة الأمريكية، إلا أن بريطانيا – التي كان بقاءها مهددًا من قبل فرنسا – تجاهلتهم. فقد صاحب كل هذه الجهود مصير واحد مشترك، فقد باءت جميعها بالفشل. كما سيطر على العقل العام في الولايات المتحدة شعور عميق بالمعارضة للحق المطالب به، وللممارسة التي تمارس بموجبه (أي القمع)، والتي غالبًا ما تمارس دون أدنى اعتبار لما تمليه العدالة والإنسانية. وفي النهاية، أدرج ماديسون، في رسالته الحربية بتاريخ ١ يونيو عام ١٨١٢، القمع باعتباره المبرر الأول للصراع. ومع استمرار حرب عام ١٨١٢، كان التخلي عن ممارسة القمع هو الشرط الأمريكي الأخير الذي تم إسقاطه من أجل التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض(١٤١).

وهكذا ساهمت سياسة القمع البريطاني في ايجاد شرخ في العلاقات الأمريكية – البريطانية استمرت لفترة طويلة من الزمن حتى تخلت بريطانيا عن هذه الممارسة السيئة والمشينة رسميًا بعد هزيمة نابليون عام ١٨١٥(١٤٢). مما يدل على أن السبب الرئيس في ممارستها هو حاجتها للمزيد من البحارة لتغطية النقص في أطقمها لمواجهة متطلبات الحرب مع فرنسا، وبانتهاء الحرب لم تعد في حاجة إليها.

وبالتالي فإن سياسة القمع وتجنيد البحارة من خارج الأراضي البريطانية، ومن على متن سفن الدول الأخري، كان جزءًا أصيلاً في الثقافة البحرية البريطانية من أجل بقاء بريطانيا وزيادة نفوذها، كما كان يعد أيضًا تدخلاً سافرًا في حقوق الدول الأخري. أما الولايات المتحدة، فعلى الرغم من كونها دولة ناشئة وبحرية صغيرة نسبيًا، فلم تمارس نظام القمع والتجنيد الاجبارى. وبدلاً من ذلك، كانت سفن البحرية الأمريكية تقوم بتجنيد أفراد لفترات تجنيد محددة، وتقدم رواتب مجزية، وكانت ظروف المعيشة فيها أفضل بشكل ملحوظ من تلك الموجودة في البحريات الأوروبية، مما جذب العديد من البحارة للعمل على سفنها.

هوامش البحث:

[١]- كان تجنيد البحارة يعني الاستيلاء عليهم رغمًا عنهم من سفينتهم ونقلهم إلى سفينة أخرى، وإجبارهم في كثير من الأحيان على القتال ضد بلدهم، واجبارهم على الخدمة على متن السفينة الأخرى الأجنبية، مثلما تم تجنيد البحارة الأمريكيين على متن السفن البريطانية. أنظر:

- *City Document*.No.22. Rules of The School Committee and Regulations of the Public Schools of the city of Boston, Boston, September 28, 1841.Pp.102, 103.

[2]-National Archives and Administration Records: *Impressed American Seamen, 1789 –1815*, Washington.D.C, November 2014. www.archives.gov ; Magra Christopher P., *Anti-Impressment Riots and the Origins of the Age of Revolution*, University of Tennessee, Knoxville, TN 37996-4065,USA.2013.P.150.

[3]-McLaughlin Jennifer P., *Impressment during the War of 1812*, N.D.P.1.

[٤]- Impressment : يعني القمع أو الإكراه، والذي يسمى أيضًا Crimping أى التجريد أو استدعاء الرجال للخدمة العسكرية (التجنيد القسري)، وإنفاذ الخدمة العسكرية أو البحرية على الرجال القادرين على العمل، ولكن غير الراغبين من خلال أساليب فجة وعنيفة. وحتى أوائل القرن التاسع عشر ازدهرت هذه الممارسة في المدن الساحلية في جميع أنحاء العالم. وأُجبر الرجال على القيام بواجبهم من خلال الانضباط الوحشي الذي لا هوادة فيه، على الرغم من أنهم قاتلوا في الحرب بروح وشجاعة لا تقل عن أولئك الذين خدموا طواعية. وكان «المجندون» يفترسون إلى حد كبير الرجال من الطبقات الدنيا الذين كانوا، في أغلب الأحيان، متشردين أو حتى سجناء. وكانت مصادر الإمداد عبارة عن منازل على الواجهة البحرية وبيوت دعارة وحانات كان أصحابها ضحية لعملائهم. وفي أوائل القرن التاسع عشر، أوقفت البحرية الملكية السفن الأمريكية للبحث عن الفارين البريطانيين، وكانت هذه الممارسة من بين المظالم التي ساعدت في إحداث حرب عام ١٨١٢. وخلال القرن التاسع عشر كان هناك تراجع تدريجى فى ممارسة الاكراه أو القمع. ومع تزايد احتياجات القوى العاملة فى الجيش، أصبحت أساليب التجنيد الأكثر انتظامًا ضرورية. كما كانت إحدى الشكاوى التي قدمها الأمريكيون الأوائل ضد إنجلترا، وأحد أسباب الثورة الأمريكية، هي ممارستها للتجنيد القسري ليس فقط ضد البحارة العاملين في البحرية الأمريكية، ولكن أيضًا ضد المواطنين، من أجل العمل على سفنها الحربية. للمزيد أنظر:

- "British Impressment of Americans", In: *The Advocate of Peace (1837-1845)*, Vol.6, No.4 (APRIL, 1845), Pp.42, 43. https://www.britannica.com/topic/impressment

[٥]- وكان يرجع تقلص الطواقم بسبب الأمراض والحوادث والهروب والقتال واستدعاء الاستبدال المستمر. في الوقت نفسه، كان يجب ملء صفوف الجيش. ولكن في حين يمكن تدريب الجندي في غضون أسابيع، فإن البحارة يحتاجون إلى سنوات من الخبرة ليصبحوا ماهرين في الأعمال البحرية. كما كان يجب أن يكون ثلث طاقم السفينة على الأقل من البحارة الماهرين لتجنب الغرق أو الدمار على يد العدو. ويمكن الحصول على البحارة الماهرين بعدة طرق، مثل اقتنائهم من السفن التجارية المارة، على الرغم من أن القوانين استثنت العديد من البحارة والصيادين من الخدمة خوفًا من انهيار الاقتصاد. فقد تم تقديم إعفاءات لجميع الربابنة والزعماء والصيادين وغيرهم من الأشخاص المحميين من أجل ضمان استمرار التدفق المستمر للتجارة الخارجية دون انقطاع. في جوهر الأمر، كان البحارة المهرة سلعة، كان الطلب عليها كبيرًا في بعض الأحيان، ولكنها أيضًا عرضة لانخفاض قيمة العملة بناءً على التقلبات داخل السوق. أنظر:

- https://www.encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/impressment-0 ; Dragoni Mark, *Operating Outside of Empire: Trading Citizenship in the Atlantic World, 1783-1815*, (PhD. Syracuse University, May 2018).P.104.

[٦]- التجنيد القسري: إن ممارسة إجبار البحارة على الخدمة في البحرية الملكية البريطانية - كانت تقليدًا عسكريًا طويل الأمد. يعود تاريخها رسميًا إلى عام ١٥٦٣ عندما أذنت الملكة إليزابيث الأولى بالتجنيد القسري لتجنيد القوات البحرية بالقوة، وظلت هذه الممارسة قانونية حتى أوائل القرن العشرين. وفي عام ١٦٤١، نظر البرلمان في إلغاء التجنيد القسري، لكن ذلك لم يحدث. وفي عام ١٧٤٠، حاول قانون تنظيم التجنيد القسري من خلال فرض عدم إمكانية إجبار أي شخص تحت سن ١٨ أو فوق سن ٥٥، وأيضًا عدم إمكانية إجبار الأجانب على الانضمام إلى البحرية؛ ومع ذلك، تم سحب هذه اللوائح في عام ١٧٨٠. نظرت المحاكم البريطانية في قضايا التجنيد واعتبرت قانونية التجنيد القسري في نهاية القرن الثامن عشر، لكنها حكمت بأنه قانوني إذا تم بطريقة منظمة، تحت إشراف ضابط يحمل تفويض الملك ومع

مذكرة تجنيد قسري من الأدميرالية البريطانية. وكان يُجبر البحارة الأمريكيون أحيانًا على الانضمام إلى البحرية البريطانية. أنظر:

- Impressment, British Tradition, American Conflict, in: *American Battlefied Trust*, July 8, 2024.https://www.battlefields.org/learn/articles/impressment.

[7]-Ibid.

[8]-Magra Christopher P., *Poseidons Curse. British Naval Impressment and Atlantic Origins of the American Revolution*, Cambride University Press.2016.P.4.

[٩]- الماجنا كارتا: (أو الميثاق الأعظم): هو ميثاق الحريات الإنجليزية الذي منحه الملك جون في ١٥ يونيو عام ١٢١٥، تحت تهديد الحرب الأهلية، وأعيد إصداره مع تعديلات في أعوام ١٢١٦ و١٢١٧ و١٢٢٥. من خلال إعلان أن السيادة تخضع لسيادة القانون وتوثيق الحريات التي يتمتع بها "الأحرار"، أسس الميثاق الأعظم حقوق الأفراد في الفقه الأنجلو-أمريكي. للمزيد أنظر:

https://www.britannica.com/topic/Magna-Carta

[١٠]- لقد لعب القمع دورًا في انفصال الشعب الأمريكي عن الحكومة البريطانية. لقد أنتج الكراهية ضد البحرية، فحتى الأطفال في سن السادسة لم يكونوا أصغر من أن يتعلموا كرهها. ولم يختف غضب الآلاف من الضحايا. فبعد ما يقرب من أربعة عقود من إعلان الاستقلال، لا زالت تلك الأمة المتغطرسة والقاسية والمثيرة للغضب، تحاول مرة أخرى استعباد الأمريكيين الأحرار. أنظر:

- Lemisch Jesse,"Jack Tar in the Streets: Merchant Seamen in the Politics of Revolutionary America", In: *The William and Mary Quarterly*, Third Series, Vol.25, No.3, Jul.1968, P.395.

[11]-McLaughlin Jennifer P.,Op.Cit.,P.1; McNamara Robert,"Impressment of Sailors. In: *Thought Co*. January29, 2020. https://www.thoughtco.com/impressment-of-sailors-1773327; Anti-Impressment Riots and the Origins of the Age of Revolution, https://daily.jstor.org/the-role-of-naval-impressment-in-the-american-revolution/ ; Brunsman Denver," Subjects vs. Citizens: Impressment and Identity in the Anglo-American Atlantic", Journal of the Early Republic, Vol. 30, No.4 (Winter 2010), Pp. 557-586.

[12]- Dragoni Mark Op.Cit., P.104.

[13]- British Navy Impressment. *History Detectives PBS*. https: //www. PBS. Org/opb/ historydetectives/feature/british-navy-impressment.

[14]-Rogers Nicholas, *The Press Gang. Naval Impressment and Its Opponents in Georgian Britain*, Bidd Lesltd Kings, Lynn, New Zealand, 2007.Pp.8-10.

[15]- British Admiral Lord Horatio Nelson, "Without a press, I have no idea how our Fleet can be manned", Impressment and the War of 1812, *national park service*. https://www. nps. gov/ articles/ impressment.htm

[16]-Dancy J. Ross, *The Myth of the Press Gang. Volunterrs, Impressment and the Naval Manpower proplem in the late Eighteenth century*, The Boydel press, Woodbridge, 2015.P.3.

[١٧]- طبق إيمريك دي فاتيل Emmerich de Vattel وهو عالم قانون سويسري، في كتابه "قانون الأمم"عام ١٧٥٨، نظرية القانون الطبيعي على العلاقات الدولية. وكانت رسالته مؤثرة بشكل خاص في الولايات المتحدة لأن مبادئه حول الحرية والمساواة توافقت مع المثُل المعبر عنها في إعلان الاستقلال. وبشكل خاص، تم اعتبار دفاعه عن الحياد وقواعده للتجارة بين الدول المحايدة والدول المتحاربة مرجعًا موثوقًا به في الولايات المتحدة. كان عمل فاتيلي، كما اعترف، تيسيرًا لمفهوم قانون الأمم (١٧٤٩؛ "قانون الأمم")، الذي وضعه الفيلسوف الألماني كريستيان وولف Christian Wolff. ومع ذلك، رفض فاتيلي تصور وولف لدولة عالمية تنظيمية، واستبدله بالحقوق والواجبات الوطنية التي تنبثق من رؤيته الخاصة لقانون الطبيعة. فالقواعد العامة تتعلق بما يُشتق من قانون الطبيعة كاستنتاجات من المبادئ، مثل عمليات الشراء العادلة، والبيع، وغيرها من الأمور المماثلة، دونها لا يمكن للناس العيش معًا؛ وهذا يتعلق بقانون الطبيعة، لأن "الإنسان بطبعه كائن اجتماعي"، للمزيد أنظر:

- https://www.britannica.com/biography/Emmerich-de-Vattel;James V. Schall, S.J., "Natural Law and the Law of Nations: SomeTheoretical Considerations", Fordham *International Law Journal*, Volume 15, Issue 4 199.P.997. ; Haggard Mark T., *Punishing Our Own Rascals: Great Britain, the United States, and the Right to Search during the Era of Slave Trade Suppression*, (Boise State University Graduate College, Master of Arts in History, December 2013).P.17.

[18]-Ennis Daniel James, *Enter the Press Gang. Naval Impressment in Eighteenth-Century. British Literature*, University of Delaware press, London, 2002.Pp.15, 16.

[19]-Brunsman Denver Alexander, *The Evil Necessity: British Naval Impressment in the Eighteenth-Century Atlantic World*, (PhD: Princeton University, November 2004) .Pp.361, 362.

[20]-Wolf Joshua J., *The misfortune to get pressed: the Impressments of American Seamen and the Ramifications on the United States, 1793-1812*, (PhD: the Temple University Graduate Board, July 2015).P.33, 34, 36. ; Brunsman Denver Alexander, Op.Cit., P.362.

[٢١]- أصدرت الحكومة البريطانية عام ١٧٩٣ مرسومًا ينص على مصادرة سفن الدول المحايدة التى تتاجر مع فرنسا وحليفاتها. مما شكل خطرًا مباشرًا على السفن الأمريكية. فأرسل الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" وفدًا برئاسة جون جاى John Jay رئيس المحكمة العليا إلى لندن في عام ١٧٩٤ لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية لإنهاء التجاوز على حرية ملاحة السفن الأمريكية. فعقد البلدان معاهدة سلام وصداقة قضت بجلاء الإنجليز عن الحصون الغربية، وإنما تجاهلت قضية تعرض الإنجليز للسفن الأمريكية وأسر بحارتها، وبالرغم من أن معاهدة جاي قد حلت مشكلة العلاقات مع انجلترا، إلا إنها أدت من جهة أخرى إلى إثارة فرنسا التي كانت آنذاك في حرب مع انجلترا، وإلى قيام موجة عارمة من السخط ضدها في أمريكا، نظرًا لإغفالها قضية السفن الأمريكية والملاحة والشحن. كما وضعت التجارة المباشرة ما بين بريطانيا والولايات المتحدة على أساس من التبادل والتعاون، ونتيجة لذلك فقد سمح للسفن الأمريكية بالتجارة فى مناطق الهند الشرقية البريطانية. أنظر: عبدالعزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: *تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين*، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩. ص ٨٩ ؛ حسن زغير حزيم: " موقف الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة فرنسا اتجاه بريطانيا (١٨٠٦ – ١٨١١)"، في: *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، المجلد٢٩، العدد١٢،الجزء الثانى لعام ٢٠٢٢. ص ١٨٢.؛ إدوارد هنرى بيوريج: *ودورو ويلسون وسياسة توازن القوى*، ترجمة: عبد القادر يوسف ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٩.

[٢٢]- فضلت حكومة الولايات المتحدة تفسيرًا مختلفًا تمامًا لمن يشكل مواطنًا أمريكيًا. لقد كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة ببساطة بمثابة خطوة كبيرة نحو الحصول على الجنسية الأمريكية. وبعد خمس سنوات من الإقامة، يمكن للأجنبي أن يحصل على التجنيس عن طريق حلف اليمين على دعم الدستور والتخلي عن جميع الولاءات الأخرى. ولفترة وجيزة خلال إدارة آدامز، قامت السلطات الفيدرالية بزيادة متطلبات الإقامة إلى أربعة عشر عامًا، لكنها عادت إلى خمسة أعوام في بداية رئاسة جيفرسون. كان للمواطن المتجنس بالولايات المتحدة الحق في التمتع بجميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطن الأمريكي المولود في البلاد. كان هناك عدد كبير من المواطنين البريطانيين، وخاصة الاسكتلنديين والأيرلنديين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وأصبحوا مواطنين متجنسين. أنظر:

Wolf Joshua J., Op.Cit., P.34.

[23]- Dixon Ruth Priest," Genealogical Fallout from war of 1812", in: *Prologue Quarterly of the National Archives*, vol.24.No.1, spring, 1992.P.70; Brunsman Denver Alexander, Op.Cit., Pp.362, 363.

[24]-*TheOfficers of Ships of War*, And Vessels Commissioned by, and Acting under the Authority of Great Britain; With A Few Remarks on the Doctrine of Non-Expatriation. To which is Added, A Correct List of Impressed Seamen, Taken from Documents Laid before Congress, Observations on the Impressments of American Seamen & c., Baltimore, 1806, Pp.26, 27.

[25]-Murray John, *Practice of Impressment, As Concerning Great Britain and America, Considered*, London, 1814.Pp.8, 9.

[26]-Lemisch Jesse, Op.Cit., P.407.

[٢٧]- تمت الموافقة على شهادات حماية البحارة من قبل الكونجرس في ٢٨ مايو ١٧٩٦ لحماية البحارة التجاريين الأمريكيين من التجنيد. ونظرًا لأن الغرض من شهادة حماية البحار هو تحديد هويته بوضوح، فقد تضمن الطلب اسمه، وعمره، ومكان ميلاده، ووصفه الجسدى (يشمل الوصف الجسدى عادة الطول، لون الشعر، والعينين والبشرة، والعلامات المميزة مثل الوشم وعلامات الولادة والندوب، أو الأنف والذقن والوجه، والتشوهات، وأحيانًا شكل الجسم)، وكان إما موثقًا من قبل شخص مطلع، أو من خلال وثائق. أنظر:

Dixon Ruth Priest, Op.Cit.,Pp.70, 71.

[28]-McLaughlin Jennifer P., Op.Cit., P.2.

[29]-Combs Jerald A., *The History of American Foreign Policy*, third edition, M.E. Sharpe. Inc,2008.Pp.46,47

[٣٠]- ن. إ. بروشين: *تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين*، الطبعة الثانية، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي،٢٠٠١. ص ١٦٩ ،١٧٠ .

[٣١]- أصدر قاض بريطاني قرار إسيكس عام ١٨٠٥، والذي أعلن أن التجارة المحظورة في السلم لا يمكن أن تكون قانونية أثناء الحرب. وبعبارة أخرى ، نظراً لأن قوانين الملاحة في وقت السلم في فرنسا وإسبانيا تحظر على السفن الأمريكية أو البريطانية حمل المنتجات الاستعمارية الفرنسية أو الإسبانية إلى القارة، فلا يمكن تخفيف هذه القوانين أو تجاهلها في وقت الحرب. وكان القرار القضائي سياسيًا تمامًا ومشكوكًا في شرعيته. ومع ذلك، فقد وفرت للوزارة البريطانية الذريعة التي سعت إليها، وسرعان ما كانت البحرية الملكية تعترض التجارة الأمريكية وتستولي على تلك السفن التي كانت تحمل ممتلكات فرنسية أو إسبانية. وبناءً عليه ستأخذ السفن البحرية البريطانية السفن الأمريكية التي تم الاستيلاء عليها إلى ميناء بريطاني حيث يحكم قاض بريطاني بأن الشحنة أصبحت الآن ملكية بريطانية. ثم تقوم سفينة تجارية أو سفينة حربية بريطانية بنقلها إلى لندن حيث يتم بيعها وغالبًا ما يتم شحنها إلى ميناء أوروبي. كان الأمريكيون محقين في الشك في أن المضبوطات البريطانية لها علاقة بدفع المنافسة التجارية الأمريكية من المحيط، وكسب المال أكثر مما كانت تتعلق بالأمن القومي. (جدير بالذكر أنه طوال فترة الحرب، اشترى نابليون الزي الرسمي لجنوده من شركات النسيج البريطانية). أنظر:

- Trask H.A. Scott, "Jefferson's Disastrous Embargo", *Mises Daily Articles*, 08/03/2010. https://mises.org/mises-daily/jeffersons-disastrous-embargo; Bradford Perkins," Sir William Scott and the Essex ", In: *The William and Mary Quarterly*, Vol. 13, No. 2 (Apr., 1956), pp. 169-183.

[٣٢]- محمد محمود النيرب: *المدخل فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية*، الجزء الأول حتى عام ١٨٧٧، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٩، ١٥٠.

[33]-Dragoni Mark Op.Cit., P.167. ; The Essex Case and the Rule of 1756, *Marc Liebman*, Author Professional Speaker, March 13, 2022. https://marcliebman.com/the-essex-case-and-the-rule-of-1756

[34]- Dragoni Mark, Op.Cit., P.167.

[35]- Wolf Joshua J., Op.Cit., P.154.

[36]- Dragoni Mark, Op.Cit., P.172.

[37]- Haggard Mark T.,Op.Cit., Pp.20,21.; Wolf Joshua J., Op.Cit., Pp.154,155.

[٣٨]- ناهد ابراهيم دسوقي: " أثر حرب الاستقلال في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، في: *دراسات في التاريخ الأمريكي*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨. ص ٧٤.

[39]-Wolford Thorp Lanier," Democratic – Republican Reaction in Massachusetts to the Embargo of 1807, In: *The New England Quarterly*, Vol.15, No.1, (Mar.1942), P.37.

[٤٠]- خلال الحرب العظمي في أوربا، وخاصة المرحلة الأولي الممتدة من عام ١٧٩٢ وحتى صلح أميان مارس ١٨٠٢ بعد عقد من الزمان، قامت أمريكا بصفتها زعيمة المحايدين ببناء تجارة محمولة ذات أبعاد واسعة. وقد شكلت هذه التجارة ما يقرب من المليون طن أو أكثر من الشحنات التي كانت ذات أهمية بالنسبة للأمة الأمريكية. وكانت ولاية ماساتشوستس Massachusetts من أبرز الولايات التي تمتلك هذه التجارة، فقد حصلت على ثلثها تقريبًا. وبناءً على ذلك كان رد فعل الحكومة الأمريكية على قرارات برلين وميلان والأوامر الصادرة عن المجلس لعامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧، والتي أعاقت التجارة بشكل رهيب، عنيفًا. أنظر:

- Louis Martin,"Philadelphia and the Embargo of 1808", In:*The Quarterly Journal of Economics*, Vol.35, No.2, (Feb.1921),P.354

[41]-Gay Sydney Howard, *American Statesmen. James Madison*, Houghton, Mifflin and company, Boston, 1884.Pp.265 - 267.

[42]- Ibid.Pp.267 - 269.

[٤٣]- لقد خفض جيفرسون ميزانية كل من الجيش والبحرية، فقد استبدلت السفن البالية بمائتى قارب صغير مجهز بمدفع واحد. وتعرضت سياسة جيفرسون المالية للكثير من الانتقاد، خصوصًا بعد أن جنح قارب صغير عن " بحرية البعوض" (وهذا تعبير أطلقه المعارضون على الأسطول الأمريكي فى عهد جيفرسون) إلى الشاطئ نتيجة عاصفة بحرية، وقد أدت هذه السياسة التقشفية إلى ضعف البحرية الأمريكية، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها عندما لزم الأمر فى حرب عام ١٨١٢. وأكبر الزيادات البحرية التي قام بها جيفرسون كانت لبناء زوارق حربية صغيرة. فقد كان يأمل أن تكون قوة كبيرة من الزوارق الحربية الساحلية الصغيرة المتمركزة في الموانئ الأمريكية كافية للدفاع عن الأراضي الأمريكية، عندما يتم التنسيق بشكل صحيح مع الدفاعات الساحلية. وقد تم تصميم هذه الفكرة، التي تشبه إلى حد كبير الحوض الجاف، لتوفير الأمن بأقل تكلفة. قامت البحرية بتزويد القوارب بالجنود ووضعها في البحر، لكن ثبت أنها ذات قيمة قليلة، وتم سحبها من الخدمة البحرية في عامى ١٨٠١-١٨٠٢. ومع تولي جيمس ماديسون منصب الرئاسة في ٤ مارس ١٨٠٩، لم يتغير شيء يذكر فيما يتعلق بالبحرية. للمزيد أنظر: محمد محمود النيرب: مرجع سابق. ص ١٤٣. ؛

Ziegler Christopher T., *Jeffersonianism and 19th Century American Maritime Defense Policy*, (Master of Arts in History: East Tennessee State University December 2003). Pp.90 - 92.

[44]-Wolford Thorp Lanier, Op.Cit.,Pp.37,38

[45]- Haggard Mark T.,Op.Cit., P.20.

[46]-*Ten Hints. Addressed to Wise Men* ; concerning the dispute which ended, on Nov.8, 1809, in the dismiss ion of Mr. Jackson, the British minister to the United States. P.72

[47]-Blake Nelson Manfred, *A Short history of American Life*, Mc Graw-Hill Book Company, Inc, New York,Toronto,London,1952,P.192.

[48]-Lingelbach W.E., "Historical Investigation and the Commercial History of the Napoleonic Era", In: *American Historical Review*, Vol.19, No.2, (Jan., 1914) Pp. 260,277,278.

[49]-Rose J. H.," Napoleon and English Commerce", In: *The English Historical Review*, Vol.8, No.32, (Oct.1893), P.717.

[50]- "for the Argus" In: *Virginia Argus*, No.1292, Saturday, September6, 1806. ; Gay Sydney Howard,Op.Cit., P.271.

[51]-Anaval Officer, *Impressment of seamen and Afew Remarks*, Corporal punishment taken from the private Memoranda, London, 1834.Pp.21, 22.

[٥٢]- الجائزة: هي الاستيلاء بموجب القانون على سفينة أو طائرة أو بضائع، من خلال الاستيلاء عليها من قبل دولة محاربة، وهو ما يخضع للإدانة من قبل المحكمة. أنظر:

https://www.britannica.com/topic/prize-law

[53]-Stockder Archibald H.," The Legality of the Blockades Instituted by Napoleon's Decrees, and the British Orders in Council, 1806-1813", In: *The American Journal of International Law*, Vol. 10, No.3 (Jul., 1916), Pp.500, 501.

[54]-Mashaw Jerry L.,"Reluctant Nationalists: Federal Administration and Administrative Law in the Republican Era, 1801-1812 ", In: *The Yale Law Journal*, Vol. 116, No. 8 (Jun., 2007), Pp.1641, 1648.

[55]-The Officers of Ships of War,Op.Cit., Pp.6 -10.

[56]-Best George E., *American Identity Crisis, 1789 –1815: Foreign Affairs and the Formation of American National Identity*, (Master of Arts, James Madison University, May. 2015), Pp.54,55.

[57]-Ibid.Pp. 55 – 57.

[58]-Commonwealth of Massachusetts. In the House of Representatives, Feb.6, 1813. In: *Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts* on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents.P.3.

[59]-McLaughlin Jennifer P.,Op.Cit., P.2.

[٦٠]- محمد فؤاد شكري: *الصراع بين البرجوازية والإقطاع ١٧٨٩ – ١٨٤٨*، المجلد الثاني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥. ص ٩٣ ، ٩٤.

[61]-Ward Christopher, "The Commerce of East Florida during the Embargo, 1806 – 1812: The Role of Amelia Island", In: *The Florida Historical Quarterly*, Vol.68, No.2, Oct., 1989, P.163.

[62]-Heaton Herbert, " Non – Importation, 1806 -1812 ", In: *The Journal of Economic History*, Vol.1, No.2, (Nov. 1941), Pp.179 – 182.

[63]-Philips James Duncan, "Jefferson's Wicked Tyrannical Embargo ", In: *The New England Quarterly*, Vol.18, No.4, (Dec., 1945), Pp.466 – 468.

[64]-Heaton Herbert, Op.Cit., Pp.181, 182,196.

[65]-Stockder Archibald H., Op.Cit., Pp.496 – 499.

[٦٦]- نظرية الإكراه الاقتصادي: « نظرية مفادها أن الحاجة إلى الإنتاج الأمريكي في إنجلترا (وأماكن أخرى)، المغلقة جزئيًا من مصادر الإمداد الأوروبية، ستجبر الدول المستهدفة على الامتثال لرغبات الأمريكيين».

[67]-Murrin John M.," The Jefferson Triumph and American Exceptionalism ", In: *Journal of the Early Republic*, Vol.20, No.1, (Spring, 2000), P.17

[68]-Hamilton, B.A. James M., *Jefferson's leap of faith: The embargo acts of 1807-1809 as a failure of Jeffersonian ideology*, (Degree of Master of Arts, University of North Texas, Denton, Texas, December, 1994).Pp.5, 6.

[69]-Kaplan Lawrence S.,Op.Cit., P.198.

[70]-Hickey Donald R," the Monroe - Pinkney Treaty of 1806: A Reappraisal ", In: *The William and Mary Quarterly*, Vol. 44, No. 1 (Jan., 1987), P.66.

[71]-Ibid.Pp.66, 84.

[72]-No.54. Extracts of a letter from Messrs. Monroe and Pinkney to Secretary of State dated Sep.11,1806.In: *Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts* on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents. Pp.78,79.

[73]-Letter from Mr. Monroe to Mr. Madison, Richmond February 28, 1808.P.239. *John Adams Library.*

[74]-No.56.Agreement of British Commissioners Respecting Impressment. Holland House, Nov.8, 1806. In:*Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts* on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents.Pp.79, 80.

[75]-No.57.Extract of a letter dated London, Nov.11, 1806, from Messrs. Monroe and Pinkney to James Madison Secretary of State. In: *Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts* on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents.P.81.

[76]-Gay Sydney Howard, Op.Cit., Pp.272,273.

[77]-No.58. Extracts of a letter from Mr. Monroe to Mr. Madison dated Richmond, Feb.28, 1808. In: *Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts* on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents.Pp.82, 83.

[78]-Hickey Donald R,Op.Cit., Pp.69 – 87.

[79]-Steel Anthony," Impressment in the Monroe-Pinkney Negotiation, 1806-1807", In: *The American Historical Review*, Vol. 57, No. 2 (Jan., 1952), pp. 352,353.

[80]-Mashaw Jerry L., Op.Cit., P.1648.
[81]-Best George E., Op.Cit., P.58.; Haggard Mark T., Op.Cit., P.21.
[82]-Conte Alfonsina E., *The Embargo Act of 1807: Congressional Measures leading to Its Repeal and Adoption*, (Master of Arts: Fordham University, New York, 1938), Pp.11-13.
[83]-*The Voice Of Truth*, Or, Thoughts on the Affair between The Leopard and Chesapeake in A Letter from A Gentleman at New York to his friend, New York,1807.Pp.37,38.; Haggard Mark T., Op.Cit., P.21.
[84]-The Voice Of Truth, Op.Cit., P.38.
[85]-CrayRobert E.," Remembering the USS Chesapeake: The Politics ofMaritime Death and Impressment", In: *Journal of the Early Republic*, Montclair State University, fall 2005.Pp.445,447,453, ;Wolford Thorp Lanier, Op.Cit., P.38.
[86]-Farmer A Yankee, *Peace without Dishonour- War without Hope*. Being a calm and Dispassionate Enquiry into the Question of the Chesapeake and the Necessity and Expediency of War, Greenough& Stebbins, Boston, 1807.Pp.10.16.
[87]-"Boston, September25, 1807", In: *Berkeley and Jefferson Intelligencer*, vol.ix, No.19. Friday, October2, 1807; Farmer A Yankee, Op.Cit., P.11.
[٨٨]- كان جون كيملى من قدامى المحاربين في الثورة الأمريكية، وطبيبًا من فيلادلفيا كان يبيع الأدوية والأدوات الجراحية والدهانات والزجاج. وقد تلقى الدعم للحصول على مقعد فى الجمعية العامة لولاية فيلادلفيا وخدم فيها فى الفترة من ١٨٠٣ – ١٨٠٤. وعلى مدار حياته ظل نشطًا في مجتمع فيلادلفيا وترأس لجان المحاربين القدامى. وقد واصل الكتابة إلى الرئيس سعيًا للحصول على وظيفة فيدرالية. ومن خلال خطاباته أشار على الرئيس أنه يمكن التغلب على إنجلترا الدموية بشكل أفضل من خلال قانون فورى لعدم الاستيراد. كما نصح الرئيس ببناء عدد من القوارب الحربية لحماية الموانئ الأمريكية. للمزيد أنظر:
- Mcclure James P., *The Papers of Thomas Jefferson*, Vol.46.March to July 1805, Princeton university Press, Princeton, New Jersey,2022.p.58.;To Thomas Jefferson from John Keehmle, 29 June 1807.https://founders.archives.gov/documents/Jefferson/99-01-025839
[89]-Hamilton, B.A. James M, Op.Cit., P.7; Best George E., Op.Cit., P.59.
[90]-CrayRobert E., Op.Cit., Pp.446, 447,455.
[91]-Ibid.Pp.455,456.
[92]-Gay Sydney Howard, Op.Cit., Pp.276,277.
[93]-Hamilton, B.A. James M, Op.Cit. , Pp.7, 8.
[94]-Best George E., Op.Cit., P.60.
[95]-Cray Robert E.,Op.Cit., Pp.466,467.
[96]-Newbold Stephanie P., *All But Forgotten. Thomas Jefferson and the Development of Public Administration*, State University of New York Press, Albany, 2010.P.46.
[97]-Wolford Thorp Lanier, Op.Cit.,.Pp.13, 14; Merwin Henry C., *Thomas Jefferson*, Houghton Mifflin Company, Boston, 1901.Pp.139, 140.
[98]- Wolford Thorp Lanier,Op.Cit., Pp.15, 16.
[99]-Perkins Bradford," George Canning, Great Britain, and the United States, 1807-1809 ", In: *The American Historical Review*, Vol.63, No.1 (Oct., 1957), P.5.
[100]-"A list of Letters Remaining in the post office, Washington city, on the Ist day of July, 1807", In: *National Intelligencer and Washington advertiser*, Vol.V11, No.1050, Friday July10, 1807.
[101]-Ibid.
[١٠٢]- وفيما يخص غزو كندا تساءل ماديسون هل سيؤدى غزو كندا إلى حماية البحارة البريطانيين؟ ورأى أنه أسلوب غريب للتأثير على شيئ ما: بالعكس سيقال إن الاستيلاء على كندا سيشمل بريطانيا، أعترف أنه إذا سرق رجل حصانى، فقد أجبره على فعل الصواب عن طريق الاستيلاء على منزله أو مزرعته أو أى شيئ ضرورى له؛ ولكن هل

كندا ضرورية لبريطانيا؟ لا . هل هى مهمة بالنسبة لها مثل بحارتها فى كثير من الأحيان؟ لا. هل الأمر بالنسبة لها لا يقل أهمية عن بحارتها؟ لا. إذًا فهى لن تستسلم أبدًا لمطالبتنا بحماية رعاياها الأصليين، حتى لو أخذنا كندا. أنظر:

- No.1.MR.Madison's Message, Foreign and Civil War Resolved upon, In: *A New England Farmer*, Perpetual War, The Policy of Mr. Madison, Boston, 1812. P.12.

[103]-Farmer A Yankee, Op.Cit., P.8.

[104]-Cray Robert E.,Op.Cit., Pp.460,469.

[105]-Morse JR., John T., *American Statesmen.Thomas Jefferson*, Houghton Mifflin Company, New York,1833.Pp.300, 301; Wolford Thorp Lanier, Op.Cit., Pp.40, 41.

[106]-Farmer A Yankee, Op.Cit., Pp.5,6.

[107]- " From the Liverpool chronicle, Aug.5, War with America" , In: *Berkeley and Jefferson Intelligencer*,Vol.IX,No.19, Friday,October2,1807.

[108]-*Navy Department, Proceedings of the General Court Martial*. convened for the Trial of Commodore James Barron, Captain Charles Gordon, MR. William Hook, and Captain John Hall, of the United States ship Chesapeake in the Month of January 1808, Jacor Gideon, Junior, 1822.Pp.7-16.

[109]-Haggard Mark T.,Op.Cit., P.22.

[110]-Cray Robert E.,Op.Cit., Pp.458, 459.; Gay Sydney Howard, Op.Cit., P.275.

[111]-Navy Department, Proceedings of the General Court Martial, Op.Cit.P.4.; Beebe Ralph K., *Teachers Manual. The Embargo of 1807: A Study in Policy Making*, Willamette high school engine, Oregon, N.D, Pp.19, 20.

[112]-The Voice of Truth, Op.Cit., Pp.15, 16.

[113]-Zook Ethan, *In Search Of A More Republican Naval Defense: Thomas Jefferson, Congress, And The Gunboat Debate, 1802-1810*, (Master of Arts in History, Liberty University, December, 2019).Pp.3, 23, 24.

[114]-Tucker Robert W., Hendrickson David C.,"Thomas Jefferson and American Foreign Policy", In: *Foreign Affairs*, Vol.69, No.2, (spring, 1900), P.149.

[115]-Muzzey David Saville, *Figures From American History.Thomas Jefferson*, Charles Scribner's Sons, New York, September1918.p.271.

[116]-The Voice Of Truth, Op.Cit., Pp.13, 21,39.

[117]-Kaplan Lawrence s., Op.Cit., P.199.; Merwin Henry C., Op.Cit.,P.139.

[١١٨]- وبعد الهجوم البريطاني على الفرقاطة الأمريكية تشيزابيك وقع جيفرسون قوانين الحظر لمنع التجارة مع أي من البلدين. لأن التجارة مع فرنسا كانت ضئيلة بالفعل نتيجة الحصار البريطاني الفعال، وكانت الأعمال تستهدف إنجلترا حقًا. ومع ذلك كان التأثير الرئيس للحظر هو إحداث فوضي في الاقتصاد الأمريكي. أنظر:

- Kelly James C. & Lovell B.S., " Thomas Jefferson: his friends and foes", In: *The Virginia Magazine of history and Biography*, vol.101, No.1 (Jan., 1993).P.153.

[119]-Conte Alfonsina E., Op.Cit.,Pp.17, 18.

[120]-Kaplan Lawrence S., Op.Cit.,Pp.199, 200.

[121]-Wolf Joshua J., Op.Cit.,P.205.

[122]-Brunsman Denver Alexander, Op.Cit.,P.363.

[123]-Senate, British Aggression, October, 1807. In: *The Debates and Proceedings in The Congress of the United States*; with An Appendix, Containing, Important State Papers and Public Documents. And All, the Laws of A Public Nature; with A Copious Index.Tenth Congress – First Session. Comprising, the Period from October 26, 1807, To April 25, 1808, INCI, USIVE, (Washington: Printed and Published by Gales and Seaton, 1852). Pp.11, 12.

[124]-"Congress House of Representatives, Thursday, November 5", In: *National Intelligencer*, Washington advertiser Washington City, Pennsylvania Avenue, vol.V111, No.1103, Monday, November 9, 1807.

[125]-Cray Robert E.,Op.Cit., Pp.460.

[126]-No.72.Fortifications and Gunboats. Communicated to the House of Representatives, November24, 1807.10th Congress, Ist Session. *American State Papers*. Class. v. Military Affairs, vol.1. American State Papers Documents, Legislative and Executive, of the congress of the United States, from the first session of the first to the second session of the fifteenth congress, Inclusive: Commencing March3, 1789, and Ending March3, 1819, Volume X11, (Gales and Seaton: Washington, 1832), Pp.217, 218.

[127]-No.73. Increase of the Army, Marine Corps, and Navy. Communicated to the House of Representatives, December2, 1807.10th Congress, Ist Session. *American State Papers*. Class. v. Military Affairs, vol.1. American State Papers Documents, Legislative and Executive, of the congress of the United States, from the first session of the first to the second session of the fifteenth congress, Inclusive: Commencing March3, 1789, and Ending March3, 1819, Volume X11, (Gales and Seaton: Washington, 1832), P.218.

[128]-"Congress House of Representatives, Thursday, November 5", Op.Cit.

[١٢٩]- وبالنسبة للكثيرين في الولايات المتحدة كانت حرب ١٨١٢ تمتد بجذورها إلى عدم الثقة في القوة البريطانية، والذي تفاقم بسبب الاستيلاء على السفن والمواطنين الأمريكيين فى البحر، فضلاً عن محاولة توسيع الحدود الأمريكية بالاستيلاء على الأراضى الزراعية القيمة والضرورية للتوسع. وبغض النظر عن أسباب اندلاع الأعمال العدائية فقد عملت الحرب على تضخيم وترسيخ العلاقات الأنجلو- أمريكية السيئة بالفعل، مما أدى إلى تعميق عدم الثقة والعداء بين الدولتين. أنظر:

- Hataley T.S. (Todd), *Constructing Border Security : An Institutional Analysis of the Canada – united states Border*, (Degree of philosophy, Queen's university, Kingston, Canada, August 2006),Pp.60,61.

[130]-Sheldon George, "Don't Give up the Ship", in: *Delving in the dust of ten decades*, Paper red at the forty-fifth annual meeting of the pocumtuck Valley Memorial Association, Deerfield, February 24, 1914.P.6.

[131]- Merwin Henry C., Op.Cit., P.138.

[132]-Ten Hints. Addressed to Wise Men, Op.Cit., Pp.76,77.

[133]- MR.LLoyd's Speech in the Senate of the United States, November 25, 1808.P.11. *Library of Congress*

[134]-Commonwealth of Massachusetts. In the House of Representatives, Feb.6, 1813.Op.Cit., P.17.

[135]-Cray Robert E.,Op.Cit.,P.472.

[136]- Haggard Mark T.,Op.Cit., Pp.24,25. ; Cray Robert E.,Op.Cit., P.472.

[137]-Haggard Mark T.,Op.Cit., P.26.

[١٣٨]- ذكرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عام ١٨١٣: "إن اكراه البحارة لدينا يعتبر عن جدارة سببًا رئيسًا للحرب، ويجب مواصلة الحرب حتى تتم إزالة هذا السبب. وبعد إعلان الحرب وإدراج حالة القمع بالضرورة كأحد أهم الأسباب، يجب النص عليها في عملية التهدئة. وفي مفاوضات السلام، كان تنازل بريطانيا عن حق القمع شرطًا لا غنى عنه. فقد صدرت الأوامر بضرورة إبرام سلام مع بريطانيا، والحصول على شرط مرض ضد القمع، وهو شرط يضمن حماية الطاقم تحت العلم الأمريكي. وفي خطاب تعليمات لاحق، تم إخطار المفوضين بأن المعاهدة يجب أن تضمن أجورًا من الحكومة البريطانية لجميع البحارة الأمريكيين المجندين بالإكراه الذين سيتم تسريحهم بموجب المعاهدة! ولتأمين البحارة من القمع، تعرضت البلاد بأكملها لمدة ثلاث سنوات تقريبًا لأعباء الحرب ومخاطرها وتقلباتها، كما واجهت بريطانيا حربًا استولى فيها الأمريكيون على ٢٤٢٢ من سفنها؛ وربما كان عدد السفن أكثر من عدد البحارة الذين تعرضوا للقمع!. أنظر:

- Jay William," War and Peace", *The Advocate of Peace (1837-1845*), Vol. 4, No. 9 (37) (August, 1842), Pp.204, 205.

[139]-Brunsman Denver Alexander, Op.Cit., P.378.; Jay William, Op.Cit.,Pp. 203,204

[140]-John P. Deeben, "Impressment of Seamen Charles Davis by the U.S.Navy, The War of 1812: Stoking the Fires", *Prologue Magazine*, Vol. 44, No. 2, summer 2012. https:// www. archives.gov/publications/prologue/2012/summer/1812-impressment.html

[141]-https://www.encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/impressment-;Correspondence Between Great Britain and the United States, Rrespecting the Impressment of Seamen, August8, 1842.in: *British and Foreign State Papers 1841-1842*, vol.xxx, Foreign Office, London, 1858.P.204.

[١٤٢]- أدي الضغط في عام ١٨٣٥ من قبل حركات الإصلاح المختلفة إلى تشريع بريطاني جعل "التجنيد غير ذي صلة، ولكنه ليس باليًا، وفي السنوات التي تلت ذلك، ضمنت إصلاحات التوظيف الإضافية عدم استخدام التجنيد مرة أخري أبدًا". وقد أنشأ قانون الخدمة المستمرة لعام ١٨٥٣ " بحرية دائمة مع بحارة مدربين ملتزمين بفترات خدمة طويلة"، وأعطت القوانين التى تم إقرارها في عامي ١٨٥٩و١٨٦٣ " بريطانيا تأمين احتياطي للبحرية الملكية". أنظر:

- *The British Empire. A Historical Encyclopedia*, (2 volumes), ABC-CLIO, Mark lcc Doyle, 2018.P.101.